



الموضوع

التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - الإنجازات والتحديات -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: تجارة دولية

تحت إشراف الأستاذة:
د/حساني رقية

إعداد الطالبة:
• هاجر قاسم

تمهيد:

لكل حقبة زمنية ظواهر معينة ومختلفة سواء أكانت هذه الظواهر سياسية ثقافية اجتماعية اقتصادية، ويكمن سر اختلافها في تغير المفاهيم والأفكار السائد في كل فترة، فلو ركزنا فقط على الجانب الاقتصادي نجد التغيرات واضحة وجلية فمن الاقتصاديات المغلقة للدول إلى الاقتصاديات المفتوحة ومن الاقتصادية المتصارعة (الرأسمالية/الاشتراكية) إلى الاقتصاديات المتنافسة في نظام واحد (زوال الاشتراكية) ثم إلى ظاهرة التكتلات التي عرفت انتشارا واسعا خاصة من منتصف القرن الماضي إلى يومنا هذا.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي أصبحت ميزة الاقتصاد العالمي، خاصة من منتصف القرن العشرين، وذلك نتيجة المزايا المتولدة من هذه الظاهرة، حيث سنتطرق إلى مفهوم للتكتلات الاقتصادية مظهرين أسباب نشأتها وعلاقتها بالتحويلات الراهنة خاصة مع المنظمة العالمية للتجارة، وذلك في المباحث التالية التي كانت تحت العناوين التالية:

- المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية.
- المبحث الثاني: علاقة التكتلات الاقتصادية بالتحويلات الراهنة.

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية.

إن كل ظاهرة اقتصادية في العالم تعرف اهتماما من قبل الاقتصاديين، وذلك من خلال القيام ببعض الدراسات عليها لمعرفة أسباب ظهورها، ثم انتشارها مبرزين نقاط القوة والضعف، وهو ما طبق على ظاهرة التكتلات الاقتصادية، حيث يوضح في عدة مناسبات أسباب انتشار وقيام هذه الظاهرة، وما هو ما حاولنا أن نذكر منه في هذا المبحث من خلال ذكر بعض التعاريف للتكتلات وكذا أسباب قيامها.

المطلب الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية ونشأتها.

تختلف تعاريف التكتلات الاقتصادية وذلك باختلاف الجهات التي ينظر إليها، فهناك من يعرفها على أساس أسباب قيامها، وهناك من يعرفها على النتائج المرجوة منها، وهو ما سندرجه في هذا العرض متحدثين عن ظروف نشأتها وانتشارها.

الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية.

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي. وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية.

فيعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول¹.

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة...² فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء³.

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الأفق الثالثة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص30

² إكرام عبد الرحيم عوض، سوق الشرق أوسطية، مركز الحضارة العربية، 2000، ص30

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص30

المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية،¹ ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.²

الفرع الثاني: نشأة التكتلات الاقتصادية.

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى³ إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدتها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية ومحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول⁴، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية،⁵ وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية⁶، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارا اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لا بد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات

¹ عبد العزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، معهد الإنماء العربي، بيروت 1996، ص ص 11-12.

² يسرى الجوهرى، دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية، نشأة المعارف الإسكندرية، 1995، ص 26.

³ حسين زكي أحمد، وهبي غبريال، إفريقية والتكتلات الرأسمالية الأوربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 11.

⁴ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 310.

⁵ يسرى الجوهرى، مرجع سابق، ص 25.

⁶ مرجع نفسه، ص 27.

دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون"^{*} أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية.

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي¹ وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام "بروتن وودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملة الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية² وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها.

والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين، أغلبها لم يكن لها النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات، ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية³، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها

* الكوميكون: منظمة التعاون الاقتصادي لأقطار أوروبا الشرقية، تأسست كرد على التكتلات الأوروبية في 25 ديسمبر 1949.

¹ منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001، ص 129.

² أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996، ص 22.

³ حميد الجميلي: دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998، ص

فيما يلي:

- في نصف الكرة الغربي: تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك سنة 1992، وتمهد لقيام كتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.

- في أوروبا: كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدد التكتلات الاقتصادية القائمة حالياً، وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم 25 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط.

- في شرق آسيا: حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأيك APEC).

- في المنطقة العربية: والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. وأخيراً تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

أما في إفريقيا: قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمراً واقعياً يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها¹ فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة على النمط نفسه²، كما قامت التكتلات الاقتصادية القديمة وتوجهات السياسات الاقتصادية للتكتلات الجديدة على ما يلي³:

¹ يسرى الجوهري، مرجع سابق، ص 27.

² عبد الهادي يموت، نجيب عيسى، مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978، ص 06.

³ منير الحمش، مرجع سابق، ص 132.

أسس قيام التكتلات القديمة:

- التصنيع باتجاه الإحلال محل الواردات.
 - تخصيص الموارد وفقا لخطط مركزية أو قرارات سياسية.
 - قيادة الحكومة والقطاع العام للاقتصاد الوطني أو تنامي دور الدولة في إدارة وتوجيه الاقتصاد.
 - تكثيف الاعتماد على السلع الصناعية.
 - معاملة تفضيلية للدول الأقل نمواً .
 - الاعتماد على الحواجز الجمركية وسياسات حمائية.
- أما توجهات السياسة الاقتصادية التي تعمل في ظلها التكتلات الاقتصادية الجديدة فهي تتضمن في الغالب ما يلي:

- التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية.
 - تخصيص الموارد يكون أو يتم وفقا لقوى السوق.
 - قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.
 - إلى جانب الاعتماد على السلع الصناعية في المبادلات فقد دخلت تجارة الخدمات والاستثمار إلى ميدان الاتفاقيات الإقليمية الجديدة.
 - الاتجاه إلى تعميق الاندماج عن طريق تنسيق السياسات.
 - المعاملة مماثلة لجميع الأطراف على السماح بفترات التكيف.
- ويكفي الدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995 ، تشير أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي ومن ثم التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، تشمل 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم والسيطرة على 85% من التجارة العالمية.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التكتلات الاقتصادية.

للتكتلات الاقتصادية عدة خصائص وأهداف تسعى إلى تحقيقها ودوافع قيامها يعود إلى مجموعة من الأسباب.

الفرع الأول: خصائص التكتلات الاقتصادية.

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي¹:

- 1- تتصف التكتلات الاقتصادية بحجمها الضخم من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.
- 2- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.
- 3- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.
- 4- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.
- 5- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.
- 6 - توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.
- 7 - الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.
- 8 - تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص

الفرع الثاني: خطوات تحقيق أهداف التكتلات الاقتصادية.

التكتلات الاقتصادية تستطيع تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة وهذا وفقا للمبادئ النظرية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها، إلا أن هذه التكتلات يجب أن تتبع الخطوات التالية حتى تسعى لتحقيق أهدافها¹:

1- أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، مع تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الاقتصادية.

2 - الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنطقة التكاملية هذا ما يستدعي منح المنتجين على تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار.

3- إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول.

4- التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيام التكتل الاقتصادي.

5- إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الاجتماعي بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيل تكنولوجي.

6- إنشاء بنك الاستثمار الموحد خاص بدول التكتل يهدف الى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانيات الصناعية المتاحة في هذه الدول وإعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث.

7- إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الإدارات الفنية الضرورية التي تستلزمها تنفيذ الأهداف المختلفة التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره.

8- يجب أن لا تقتصر وظيفة الإدارات والأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق، وإنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج، على أساس ما يجتمع لديها من معلومات وبيانات إحصائية.

قد تكون المشكلة الأساسية التي تواجهها دول التكتل، لا تكمن في حرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج، وإنما تكون المشكلة هي التعاون في إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الأراضي الواسعة والاستغلال الأمثل للموارد التي تمتلكها هذه الدول.

¹ عبد العزيز هيكل، مرجع سابق، ص ص 16-21.

المطلب الثالث: أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية.

تتعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية

على النحو التالي:¹

1- أسباب اقتصادية:

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المنكثلة.

ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي:

- التمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق الى إمكان تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.
- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي (كالسدود، المطارات، الطرق، المعاهد العلمية....).

- ضمانة ضد الأحداث المستقبلية: قد تلجأ الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من أجل درء المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل. فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة. لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها ، لذلك نجد اتفاقية "النافتا" لم تخل من هذا الدافع . فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق ، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية.

¹ محمود إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص ص

2- أسباب سياسية:

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوروبا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي.

فمن خلال أيضا تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، فإن هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951، وكذلك مساهمة "الميركوسور" في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين.

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي. إلا أنه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل أثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي. لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية. ولقد بحث علماء السياسة في استخدام الدبلوماسية التجارية خلال سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهما.

3- أسباب أمنية:

الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوروبي والمجتمع الأوروبي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوروبي لضم دول جنوب البحر المتوسط في

اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له.

المطلب الرابع: مراحل التكتلات الاقتصادية:

يمكن أن نطرح عليها كذلك بدرجات التكامل، لأنه عند ذكرنا لهذه المراحل أو الدرجات أو الأشكال فإننا سوف نوردنا بترتيب من أدنى إلى أعلى درجة في التكامل أي زيادة التكامل، ومن بين أهم وأبرز أنواع التكتلات نذكرها بالترتيب التالي¹:

أولاً- منطقة التجارة الحرة أو التبادل الحر: يتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول والأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضو بفرض حقوقها الجمركية على بقية دول العالم، وأوضح مثال على ذلك معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة .nafta

ثانياً- الإتحاد الجمركي: في هذه الصورة من التكامل تصبح حركة السلع حرة بين الدول الأعضاء من القيود الجمركية لكن هذه الدول تطبق تعريف جمركية موحدة تجاه بقية دول العالم، وكمثال على هذا الإتحاد نجد merscour أي السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية.

ثالثاً- سوق مشتركة: بالإضافة إلى حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي يتم إلغاء القيود الجمركية على السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء كمثال على ذلك فإن الإتحاد الأوروبي يشكل سوق مشتركة منذ 1993.

رابعاً- تحقيق التكامل الاقتصادي (الإتحاد الاقتصادي): زيادة على ما سبق فهو يتمثل في إقامة إتحاد اقتصادي وتهدف هذه العملية إلى الآتي:

- توحيد الأنظمة والتشريعات والسياسات الاقتصادية.
- منح سلطة فوق الحكومات للأجهزة التنفيذية المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية.
- إقامة سلطة قضائية عليا ذات اختصاصات محددة في كافة المجالات الاقتصادية تكون أحكامها ملزمة وواجبة النفاذ تلقائياً.

خامساً- الاندماج الاقتصادي الكامل: تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء ككل اقتصاد واحد، فإلى جانب تحقق شروط الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وهو يهدف إلى مايلي:

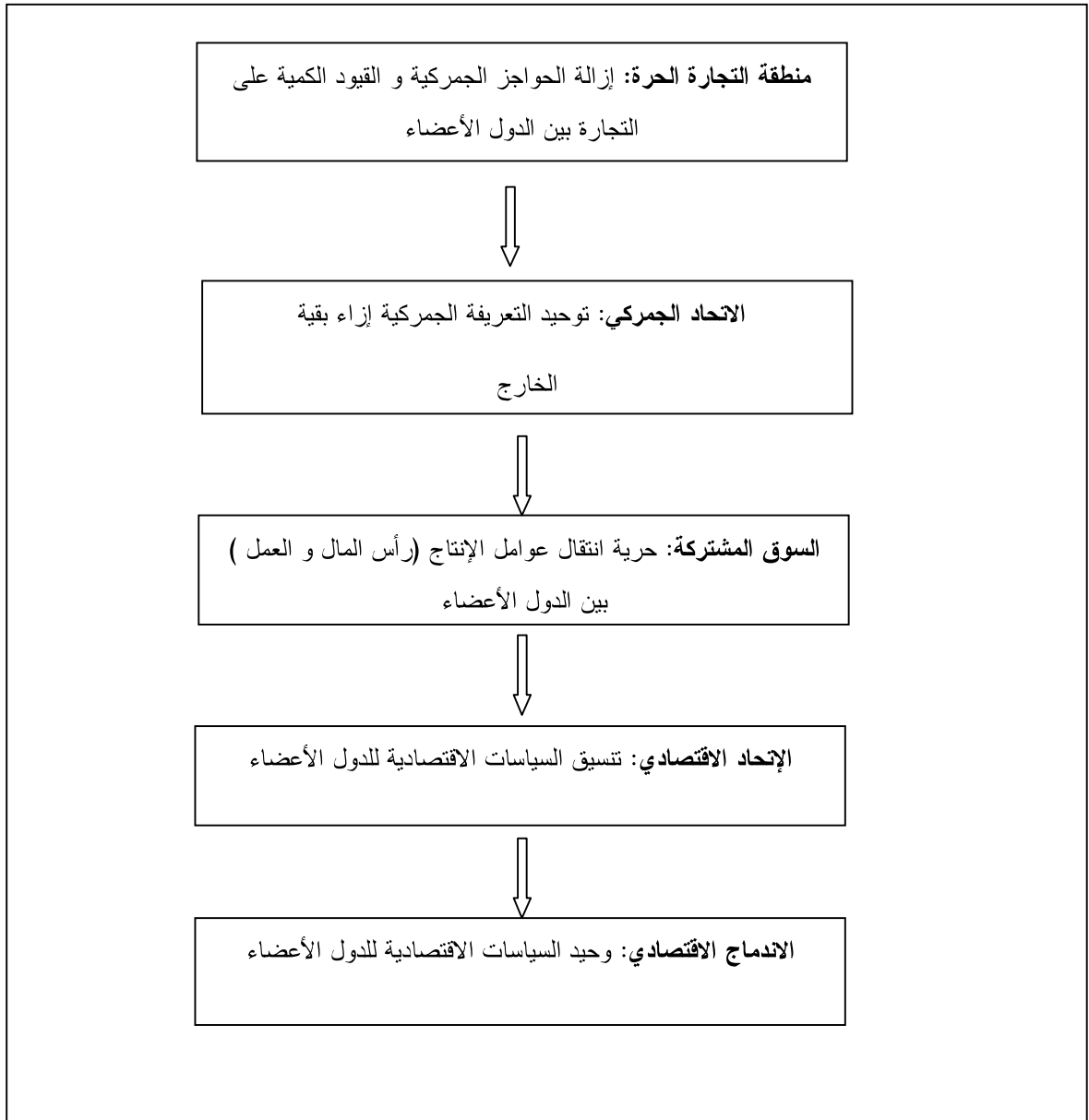
- توحيد العملية.
- توحيد البنوك المركزية للأقطار الأطراف في بنك واحد.

¹ عمر حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العام المعاصر، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص 112.

- توحيد الاحتياطي النقدي.
- توحيد سعر الصرف.
- توحيد السياسة المالية والنقدية.
- توحيد النظام المصرفي.

نوضح في الشكل التالي أنواع التكتلات:

شكل رقم(01): ترتيب أنواع التكتلات حسب درجة التكامل من الأدنى إلى الأعلى.



المصدر: من إعداد الطالبة.

المبحث الثاني: علاقة التكتلات الاقتصادية بالتحويلات الراهنة.

لأن لكل تغير في العالم أسباب، فمن بين أبرز أسباب التغيرات التي شهدتها العالم هو ظهور ما يسمى بالعولمة ومظاهرها المختلفة المتمثلة ومن أبرزها ظهور المنظمة العالمية للتجارة والتي كان من نتائجها ظهور التحالفات الإستراتيجية للشركات المتعددة الجنسية، إضافة إلى هذا تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية، لذا حاولنا في هذا المبحث أن نبين العلاقة الموجودة بين ظاهرة التكتلات الاقتصادية والتحويلات الراهنة الموجودة في العالم الحالي.

المطلب الأول: التكتلات الاقتصادية والعولمة.

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية أهم التحويلات والتطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين إذ تتمثل في جعل الاقتصاد العالمي مترابطاً ومتشابكاً وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية من خلال التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار الرأسمالية وحرية الأسواق، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى تضيق سيادة الدولة¹.

وتظهر التجارب الحديثة في العالم أن هناك تكاملاً بين التكتلات الإقليمية والعولمة حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدي فيها الاندماج الإقليمي إلى المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما تؤدي سياسات الاندماج العالمي إلى مزيد من الاندماج للاقتصاديات الإقليمية²، كما تنطلق العولمة من مقولة أن التكتل الاقتصادي على الصعيد العالمي، يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي الوطني، حيث يؤدي انفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام حرية التجارة وتشجيع رؤوس الأموال للاستثمار عبر الحدود، إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال الميزات النسبية الوطنية أفضل وجه وتحسين معدلات النمو الاقتصادي المحلي.

مع التزايد المستمر في الدعوة إلى عولمة الاقتصاد وعولمة التجارة وإطلاق حرية السوق والمنافسة، تزايدت النزعة الدولية نحو إقامة تكتلات إقليمية بين الدول وذلك لفتح الأسواق وتدفق أنواع الاستثمار واليد العاملة وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء في التكتل وتوفير الحماية من ضرر منافسة الاقتصاديات الأخرى.

¹ محمد الأطرش، العرب والعولمة ما العمل، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، مارس 1998، ص 101.

² لطف الله امام صالح، التحويلات المعاصرة والكيان الاقتصادي المصري، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر 2002، ص 46.

من هنا يمكن القول أنه أصبح الاندماج أو الانتماء في تكتل اقتصادي في الوقت الراهن بالنسبة للدول أمراً ضرورياً للحد من آثار العولمة وذلك عن طريق حماية اقتصادياتها (صناعياً، زراعياً، خدماتياً ...) من المنافسة الأجنبية، وتعمل على تحقيق أكبر مكسب من تجمعها كما تصنع حواجز بينها وبين باقي دول العالم وهو ما يعاكس ما تنادي به العولمة الاقتصادية، بالتحديد على المستوى العالمي وليس على المستوى الإقليمي. كما أن للتكتلات الاقتصادية سلطة سياسية تحمي مصالحها، بينما العولمة تفتقد للسلطة العالمية وبالتالي لا تجد من يجمعها.

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة.

إن الدول الأعضاء في تكتلات اقتصادية إقليمية تسعى لتعظيم استفادتها من التجارة الدولية وذلك عن طريق زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وزيادة قدرتها التنافسية والاستفادة من المزايا التي تمنحها « الجات » للتكتلات الإقليمية، لهذا سنحاول معرفة موقف المنظمة العالمية للتجارة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

الملاحظ في عصرنا الحالي أن اقتصاديات الدول ونظمها أصبحت أكثر تقارباً وتكاملاً عن ذي وقت مضى، وذلك من خلال نمو حجم التجارة الدولية مع زيادة الاهتمام بإنشاء تكتلات تجارية إقليمية في الكثير من الدول وخاصة في أوروبا.¹

قد مثلت الترتيبات التجارية الإقليمية شفاً خلفياً في أعمال مؤتمر هافانا لعام 1947 الذي أسفر عنه صياغة ميثاق المنظمة الدولية للتجارة وقتئذ، ولقد استمرت الترتيبات الإقليمية محل خلاف طيلة تاريخ اتفاقية « الجات » السابق على إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995، وازدادت المخاوف مؤخراً في أعقاب ظهور المنظمة إلى النور، بعد مضي نصف قرن من تاريخ اقتراح إنشائها للمرة الأولى من الأثر السلبي للترتيبات الإقليمية على الإطار المتعدد الأطراف الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات طويلة بسبب تزايد عدد واتساع نطاق الترتيبات الإقليمية²، في حين أن هذه الأخيرة ستفضي بداهة إلى تجارة أكثر حرية

¹ كلينتون شيلز، "التكتلات التجارية الإقليمية هل تخلق التجارة أم تحول اتجاهها"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 22، العدد 01، مارس 95، ص 28.

² أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2001، ص 179.

من السابق بين المجموعات المعنية فإن تأثيرها في باقي أنحاء العالم وعلى نظام التجارة العالمي بأسره تأثير غير واضح، كما أنه مقلق من بعض النواحي المهمة¹.

لذا برز جدل كبير حول هذه التكتلات وما تولده من إعاقات وآثار سلبية في طريق المنظمة العالمية للتجارة التي تدعو إلى تحرير التجارة العالمية.

في الواقع هذه الإشكالية تعتبرها المنظمة العالمية للتجارة مشكلة لأن المنظمة تدعو إلى تحرير التجارة العالمية، بينما التكتلات الإقليمية تدعو إلى خلق تكتلات قطرية داخل هذه المجموعة العالمية. فليس هناك أي شك أن التكتل الإقليمي يعطي حقوقاً للدول المنظمة مما تعطيه المنظمة العالمية للتجارة²، لذلك فقد استهدفت المادة (24) من اتفاقية « الجات » الأصلية 1947، وأيضاً ما عرف بشرط التمكين*، والذي تضمنه القرار الصادر عن جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن التجارة والتنمية للدول النامية ضمان التوافق والتكامل بين المسارين الإقليمي والمتعدد الأطراف³، وأن جولة الأورجواي قد أعطت دفعة قوية للإطار المتعدد الأطراف للانتعاش من جاذبية الإطار الإقليمي، إلا أنه حدث العكس، فقد زادت التكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل كبير حيث أحصت طبقاً لمنظمة التجارة العالمية سنة 1995 حوالي 110 حالة لاتفاقيات التكامل الإقليمي « للجات » تحت المادة 24 أثناء الفترة 1947 إلى 1994 في النشرة غير الدورية، وأنه قد سجل النصف الأول من 1970 إلى 1990 بشكل خاص أعداداً مرتفعة لهذه الاتفاقيات تمثل 19% و 29% على التوالي⁴. وتفيد مطبوعات منظمة التجارة العالمية أن هناك ما يزيد عن 200 اتفاقية تجارية إقليمية تم الإشعار عنها « للجات » السابق لها، ولكي تعترف المنظمة بالتكتل الاقتصادي كوحدة واحدة يجب أولاً إشعار المنظمة رسمياً بها وثانياً يطلب تشكيل فريق عمل رسمي من الدول الأعضاء التي يهملها الموضوع للتأكد من عدم فقدان أي من أعضاء التكتل، وللتأكد من عدم معارضة التزامات أعضاء

¹ عطا عبد الوهاب ، التحدي امام الجنوب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، مصر ، بدون سنة نشر ، ص 289. www.ingdz.com

² ابراهيم العيسوي، دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية، مناقشة ذكاء الخالدي، مجلة المستقبل العربي، العدد 254، فيفري 2000، ص 109.

* شرط التمكين يسمح بالمعاملة التفضيلية المتبادلة في حالة اقتصاد عضوية التكتل على الدول النامية دونما تحديد فترة انتقالية محددة لتعميم المزايا التفضيلية على باقي الدول الأعضاء في المنطقة.

³ عبد الواحد العفوي، أهمية ودور التكتلات الإقليمية في مواجهة تحديات اقتصاد العولمة، كتابات وبحوث، المجلة الاقتصادية، العدد 32، ص 52.

⁴ أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مرجع سابق ، ص 186.

التكتل أحكام المنظمة¹. كما أن الغالبية الساحقة من أعضاء المنظمة هم أيضا أعضاء في تكتل أو أكثر، وحوالي 60 % من الاتفاقيات التي تم الإشعار بها في المنظمة والنافذة المفعول في نهاية 2000 م، هي بين الدول الأوروبية، بينما الاتفاقيات الإقليمية بين الدول النامية تمثل 15 % في المجموع². وفي ماي 2004 استلمت المنظمة العالمية للتجارة إطلاغات عن قيام 208 اتفاقية تكامل إقليمي وتم التوقيع على 178 منها منذ 1990³. والملاحظ أن « جات » 1994 حافظت على المعايير والقواعد الأساسية للجات الأصلية فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية، وقد أضافت إلى ذلك مذكرة تفسيرية خاصة بالمادة 24 المتعلقة بهذه الترتيبات، شددت على ضرورة التزام الأعضاء الذين ينشئون مثل هذه الترتيبات بالشفافية الكافية بهذا الصدد، كما نصت المذكرة على أن لا تستمر الترتيبات الانتقالية لأكثر من 10 سنوات إلا في الحالات الاستثنائية التي يوافق عليها مجلس المنظمة العالمية للتجارة⁴.

كما أدى التزايد الكبير في عدد الترتيبات الإقليمية ونطاق تواجدها، إلى إصدار مجلس منظمة التجارة العالمية في 06 فيفري 1996 قرار بإنشاء لجنة اتفاقية التجارة الإقليمية ضمن هيكل المنظمة. ومن بين المهام الأساسية التي أنيطت بهذه اللجنة تطوير نظام للإجراءات للمساعدة في دراسة الاتفاقيات الخاصة بالترتيبات الإقليمية، وحصص وقياس الآثار المترتبة لكل هذه الترتيبات على عملية تحرير التجارة العالمية، ودراسة العلاقة بين هذا المسار ومسار تحرير التجارة متعددة الأطراف⁵. أما الشرط الوحيد الموضوعي الذي اشترطته الاتفاقية هو ضرورة أن لا تقل الامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء في الترتيب الإقليمي عن تلك التي التزمت بها الدول الأعضاء بالفعل في إطار « الجات ». ثم جاءت جولة الأورجواي « 1993-1986 » وأكدت هذا المبدأ حيث أجازت للدول الأعضاء أن تكون أطرافا في اتفاقية أخرى لتحرير التجارة وذلك بشرط الجوار الجغرافي. لذا فإن الدول تفتعل - إذا استدعى الأمر - إطارا جغرافيا يبرر الدعوة للتكتل. فنجد أن الولايات المتحدة استغلت امتداد المحيط الباسيفيكي من شواطئها إلى شواطئ آسيا لتدخل في تكتل واحد مع اليابان والصين والنمور الآسيوية (أبيك)⁶، كما ألزمت المذكرة التفسيرية للمادة

¹ بدون ذكر اسم كاتب المقال، مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة، ورقة عمل مقدمة لندوة وزراء التخطيط حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي 1440-2020 ، 2000.

www.rezgar.com/debat/word.art.asp?aid=5159

² المرجع السابق.

³ ناصر السعدي، التكامل الاقتصادي العربي يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار، صندوق النقد العربي، www.amf.org.ae.

⁴ عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 88.

⁵ عبد الواحد العفري، مرجع سابق، ص 52.

⁶ أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، مرجع سابق، ص 39.

(24) من الجات الأعضاء المساهمين في تشكيل تكتلات جديدة أو في توسيع القائم منها بتجنب خلق آثار سلبية على تجارة الأعضاء الآخرين خارج التكتل، وتخضع كافة التكتلات من غير استثناء للمراجعة الدورية لمعرفة مدى توافقها الدائم مع نصوص وأحكام « الجات ». وفي هذا الصدد تمت التفرقة بين التكتلات للدول المتقدمة والدول النامية كما يلي¹:

1- التكتل الاقتصادي للدول المتقدمة تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين.

2 - التكتل الاقتصادي للدول النامية تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية، كافة الترتيبات الإقليمية المتعلقة بالتبادل التجاري حتى ولو كانت غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين، ويسري هذا على مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية.

ونظرا لهذا التداخل بين التكتلات والتجارة الدولية، ظهرت العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة، و انتهت إلى رأيين هما²:

الرأي الأول: يرى أن التكتلات الإقليمية ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره، سواء كانت دولا منفردة أو تكتلات أخرى.

الرأي الثاني: يرى أن التكتلات الإقليمية ستسهم في النهاية في تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات، وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عام 1996 طرح هذا التساؤل على رئيس المنظمة العالمية للتجارة وقتئذ، وهو كيف سيتم التوفيق ما بين التكتلات الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية³، فكان رده بأن التكتلات الإقليمية هي خطوة نحو العالمية، لأن كثيرا من الدول متخوفة من الانفتاح العالمي، وتشعر بالحاجة إلى التكتل الإقليمي ولكن في الأمد الطويل ستفقد التكتلات أهميتها.

¹ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة - الكوميسا، مجموعة الـ15، أوروبا الموحدة، المشاركة الأوروبية الإفريقية المتوسطة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 116.

² أسامة مجدوب، العولمة والإقليمية، مرجع سابق، ص 188.

³ ابراهيم العيسوي، دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية، مجلة المستقبل العربي، العدد 254، 2000، ص 110.

المطلب الثالث: أثر التكتلات الاقتصادية على بعض الجوانب الاقتصادية

تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث برزت ثلاث تكتلات اقتصادية على الساحة الاقتصادية الدولية متمثلة في الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي. لهذا بدأ الصراع بين الأقطاب الثلاثة المتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتنافس من أجل الاستحواذ على الأسواق الدولية والتوسع والنفوذ إليها.

مما لا شك فيه أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية المتزايدة لها انعكاسات متعددة سواء بالنسبة للدول الأعضاء أو الدول غير الأعضاء، لذلك استوجب وضع أسس لعلاقات اقتصادية دولية مفتوحة حتى لا تدخل هذه التكتلات في صراعات تجارية واقتصادية تضر بمصالح الجميع¹.

الفرع الأول: الأثر على التجارة الدولية.

تعتمد معظم الدول على التجارة الدولية في إشباع احتياجاتها واكتساب منافع منها وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، فلا تستطيع أي دولة أن تحقق اكتفاء ذاتيا ولا تحتاج إلى التصدير، فلهذا التجارة الدولية تعتبر من أهم الشبكات المعقدة بين العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط بين الدول.

خلال السنوات الأخيرة تطورت التجارة الدولية من سنة لأخرى، كما جاء في الإحصاءات منظمي WTO و UNCTAD وغيرها من المنظمات الإقليمية. فبعد انخفاض التجارة بنسبة 4 % عالميا عام 2001 لأسباب معروفة* عاد النمو إليها عام 2002. وفي الواقع نما حجم التجارة الدولية بنسبة سنويا تقدر ب 7 % بين عام 1995 و 3 % عام 2002 و 5 % عام 2003، أما في القيمة فكانت الزيادة دوليا 5 % في فترة 1995 و 2000، و 4 % في عام 2002 و 16 % في عام 2003 بسبب الزيادات في الأسعار بما فيها المواد الأولية.²

¹ محمد علي حوات، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مديولي، القاهرة، 2002، ص 90.

** ومن بين هذه الأسباب هو أحداث 11 سبتمبر 2001.

² لوي سي حبيقة، تطورات مهمة في التجارة الدولية،

الجدير بالذكر أن نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات عكس نمو التجارة بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والدول النامية على سواء، وإن كانت معدلات نمو تجارة الدول النامية تعادل ما يصل إلى ثلاثة أضعاف تلك المعدلات في الدول المتقدمة فقد ارتفع معدل نمو الصادرات في الدول المتقدمة من 1,9 % عام 2002 إلى 2,7 % عام 2003 في حين ارتفع معدل نمو الواردات من 2,3 % إلى 3,5 % للعامين على التوالي. أما الدول النامية فقد ارتفع معدل نمو صادراتها من 6,5 % إلى 8,7 % ومعدل نمو وارداتها من 6,2 % إلى 8,9 %.

معدلات نمو حجم التجارة في العالم:

بعد استعراضنا لأهم التطورات في نمو حجم التجارة الدولية نحاول تحديد أهم أثر التكتلات الاقتصادية على هذه الأخيرة، فقد قيل أن إزالة الحواجز التجارية بين التكتلات الاقتصادية ستؤدي إلى كفاءة أعلى وإنتاجية أكبر كنتيجة للمنافسة ثم أن الزيادة الحاصلة في الدخل سترفع من الطلب على الاستيراد من باقي أرجاء العالم، شرط عدم الزيادة في الحماية الجمركية، وبموجب هذا الرأي ستفوق الآثار التي من شأنها خلق تجارة جديدة، فتتجاوز الآثار الأخرى المشتتة للتجارة لتحولها إلى وجهة أخرى تلك الآثار الناجمة عن السوق الموحد.¹

إلا أن معظم المناقشات النظرية تؤكد أن ثمة آثارا ساكنة وأخرى ديناميكية* لهذه الترتيبات التجارية على الرفاهية حيث تقاس الآثار الساكنة للرفاهية بدلالة ما تخلقه وما تحوله من تجارة، بينما تعتبر الآثار الديناميكية ذات أهمية أكبر والتي تنشأ من وفرات الحجم** والمنافسة الشديدة والمستوى الأعلى للاستثمارات الممكنة بفضل التكامل والوحدة الاقتصادية.²

تؤثر التكتلات الاقتصادية على التجارة بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة المنافسة بين الدول المتكتلة، وتعود هذه المنافسة بالنفع على المستهلك الذي يستطيع الحصول على أجود السلع وبأثمان رخيصة. كما أن التكتلات الاقتصادية تؤدي إلى تخصيص أمثل للموارد على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى الاقتصاد الدولي ككل.

¹ عطا عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 289.

* الآثار الساكنة تتمثل في اثر خلق وتحويل التجارة، اما الآثار الديناميكية فتتمثل في تحقيق وفرات الحجم وزيادة المنافسة ورفع معدلات الاستثمار، وتوسيع نطاق السوق، وزيادة معدل التبادل الدولي والتجارة البينية بين الدول الأعضاء....

** وفرات الحجم تعرف بانخفاض تكلفة وحدة الناتج عندما يرتفع مستوى هذا الناتج ويترتب على ذلك زيادة كفاءة المنشأة الإنتاجية.

² دومنيك سالفاتور، ترجمة محمد رضا العدل، الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد، دار ماكير وهيل للنشر، 1995، ص 99.

الملاحظ أيضا أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية وستعمق مبدأ ومفهوم الاعتماد المتبادل وقد يؤدي ذلك إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم خاصة وأن هذه الآثار مصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة¹.

يمكن القول أنه عندما يتم إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في كتلة اقتصادية يؤدي إلى مزيد من تحرير التجارة في نطاق إقليمي، هذا الأخير قد يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل مما يزيد من حجم المبادلات التجارية الدولية فتزداد التجارة العالمية.

الفرع الثاني: الأثر على نشاط الشركات العابرة للقارات

لعبت الشركات العابرة للقارات دورا كبيرا في العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة في القرن العشرين والتي تعتبر أحد أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فأخذت هذه الشركات تندمج فيما بينها في شكل تحالفات أو اتحادات سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول وفي مجالات متعددة وهذا من أجل المحافظة على وجودها في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

1- مفهوم الشركات العابرة للقارات وخصائصها.

هناك عدة تعاريف هذا النوع من الشركات فهالك من عرفها على أساس وظيفي وهو أن ممارسة نشاط هذه الشركات قاصر على مجال الإنتاج دون ممارسة النشاط التجاري وأن نشاطها يمتد إلى العديد من الدول حيث تمارس الشركة إدارتها للمشروعات التابعة لها في دول العالم².

من هنا يمكن تعريف هذه الشركات بأنها نوع من شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمتد نشاطها الإنتاجي أو التسويقي عبر الحدود في إطار إستراتيجية عامة للشركة الأم.

وهناك تعاريف أخرى ومتعددة ويرتبط كل تعريف من هذه التعاريف إلى مجموعة الخصائص التي تتصفها هذه الشركات.

¹ عبد المطالب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي..."، مرجع سابق، ص 143.

² حمدي رضوان، محمد البسيوني، الاقتصاد الدولي، دراسة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عين الشمس، القاهرة، بدون سنة نشر، ص

2-1- خصائص الشركات العابرة القارات

هناك مجموعة من الخصائص التي تتفق بها هذه الشركات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم
 - كبر مساحة أسواقها وامتدادها الجغرافي
 - رسم إستراتيجية واحدة وعالمية لمنتجاتها، وتوحيد أساليب التسعير والتوزيع
 - تتحصل على مستلزماتها للإنتاج من مصادر مختارة واسعة الانتشار عالميا
 - الانتماء غالبا إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا.
 - السعي إلى إقامة التحالفات الاستراتيجية.
 - الانتشار الواسع في جميع دول العالم.
 - التنوع في المنتجات.
 - كبر رأس المال، والعمالة.
 - الجودة في الإنتاج، واحتكارية بعض المنتجات.
 - ميزانيتها تفوق ميزانية بعض الدول مجتمعة.
 - ملكية رأس مالها لعدد ماتوع من رجال الأعمال من مختلف الجنسيات.
- انطلاقا من هذه الخصائص يتضح أن هذه الشركات أصبحت في الوقت الراهن لا تنتمي لأية دولة، أي ملكيتها تتوزع بين جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة، وتنقل بحرية كاملة بين كل الدول الصغيرة والكبيرة، وتفترض أن العالم بالنسبة لها هو عالم بلا حدود سياسية واقتصادية أو جغرافية، وأن هذه الشركات تعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم بل الكون بأسره.²

بعد ما تطرقنا لماهية الشركات العابرة القومية نحاول إعطاء وتحديد آثار التكتلات الاقتصادية على تدفق استثمارات الشركات العابرة القومية، وذلك أن هذه الأخيرة تفضل استثمارات داخل الكتل الاقتصادية، أي أن التكتلات الاقتصادية تؤثر على تدفق الاستثمارات داخل نطاق الدول المتكتلة وذلك ليتجنب التعريفية الجمركية الخارجية، وهو ما يزيد من الاستثمارات في الأسواق المتكتلة والذي يعرف بالثر الخلفي للتعريفية الجمركية. إلا أن هذه الاستثمارات تفضل الأقاليم المتقدمة مما يزيد من التفاوت الإقليمي بين الدول المتكتلة،

¹ المرجع نفسه، ص 453-454.

² عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها. www.rezagar.com/debat

أي البحث عن الأسواق ذات الربحية الأعلى، والمخاطر والتكلفة الأقل حتى تتمتع منتجاتها من سلع وخدمات بحرية الحركة داخل الإقليم المتكامل واستفادتها من ضمانات حماية الاستثمارات والمناخ الملائم¹.

ولقد أوضح تقرير الأمم المتحدة الصادر في عام 1990 تأثيرات التكامل الاقتصادي الإقليمي على كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. فالتكامل يساعد على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة التكاملية ويجعلها أكثر جاذبية للاستثمار، حيث انه يساعد على خلق سوق مشترك كبير والمساهمة في تحسين الكفاءة الكلية وأيضا المساهمة في رفع مستويات الدخل في هذه السوق². إلا أن هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكتل، قد لا تكون بشكل متساوي على الدول الأعضاء في التكتل. وذلك نظرا لطبيعة كل دولة وما يميزها وما تمتلك من خصائص وهذا ما يعرف بالميزة التوطنية.

الجدول رقم (01) : نصيب التكتلات الاقتصادية الإقليمية من الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة

بالمليار دولار

خلال الفترة (1999-2002)

السنة	الاتحاد الاوروبي		تكتل الأبيك		تكتل الناftا		تكتل الآسيان		الدول العربية	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
1999	476	44,1	445	41,2	321	29,8	60	5,6	3,2	0,3
2000	684	49,1	554	39,8	396	28,5	94	6,7	2,8	0,2
2001	390	44,3	303	36,7	198	24,1	45	5,5	6,7	0,8
2002	374	57,5	171	26,2	64	9,9	30	4,6	4,5	0,7

المصدر: عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص106.

ومن خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن الاتحاد الأوربي يستحوذ على نصيب قدره 85 % من

إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم في عام 2002 أي ما يقابل 347 مليار دولار من

إجمالي الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة البالغة 651 مليار دولار في نفس السنة .

¹ عبد المطالب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص147.

² خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، تأثير الإقليمية في الدول المتقدمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الاتحاد الأوربي، رسالة

ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، القاهرة، 2000، ص118. www.ingdz.com

أما تكتل الناقتا استحوذ على نصيب 9,9% عام 2002 حيث تراجت هذه النسبة مقارنة بسنة 2001 والتي بلغت 24,1% نظرا لمجموعة من الأسباب أهمها أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، التي أدت إلى ركود الاقتصاد العالمي وإلى تقلص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002 بما يقرب من 114 مليار دولار، والمكسيك بنحو 12 مليار دولار، وكندا 8,5 مليار دولار¹

أما بالنسبة لتكتل اليبك قد تحصل على 26,2% من إجمالي الاستثمارات العالمية الأجنبية في سنة 2002، إلا أن هذه النسبة انخفضت مقارنة بـ سنوات (1999، 2000، 2001)

أما تكتل الآسيان فقد تحصل على نسبة ضئيلة تراوحت من (4,6% إلى 6,7%) من إجمالي في الفترة (1999-2002).

كما لا ننسى المنطقة العربية التي تتسم بضعفها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تراوحت بين (0,2% إلى 0,8%) من إجمالي العالمي، وهذا يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها عدم توفر المناخ ملائم ومشجع لجذب الاستثمار الأجنبي.

من هنا نلاحظ بأن الشركات العابرة للقارات ومن خلال نشاطاتها تلعب دورا كبيرا في عملية التكتل حيث اندماج هذه الشركات وتحالفاتها الإستراتيجية، دفعت الدول بالاتجاه نحو التكامل الاقتصادي لتشكيل كتلة اقتصادية فيما بينها، وتعمل الشركات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن القول أن التكتلات الاقتصادية تحفز الشركات العابرة للقارات على زيادة المستوى الإجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة التكاملية، خاصة نحو الأقاليم المتقدمة كالاتحاد الأوروبي وتكتل الناقتا، نظرا لوجود استثمارات كثيفة رأس المال واليد العاملة الماهرة، وعدم وجود قيود تعرقل جذب الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى المناخ الملائم والمحفز على ذلك، واتساع السوق وتنوعها وحرية انتقال السلع والخدمات بين دول التكتل، وعلى العكس نجده في الأقاليم النامية التي تفتقر لعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة فيما يتعلق بالعوامل السياسية والأمنية، هذا ما يحد من تدفقه لتلك الأقاليم النامية.

¹ عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 105

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا للفصل الأول وجدنا أن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها الدول من أجل تحقيق أهداف معينة وذلك لأسباب معينة، وقد فرض الوقت الحالي ظهور هذه الظاهرة الاقتصادية وذلك لما يتميز الوقت الراهن من ظروف ومن بين أبرز هذه الأسباب هو العولمة وما تحمل هذه الكلمة من أركان وسياسات، والسبب الثاني والواضح والجلي هو نشأة المنظمة العالمية للتجارة وما تمليه من مبادئ وقوانين، كلا الطرفين أديا إلى انتشار وتوسيع ظاهرة التكتلات الاقتصادية، وذلك محاولة من جميع الدول حماية مصالحها الخاصة أولا والمشاركة ثانية.

تمهيد:

لقد لعب التعاون التجاري دورا مهما في نمو واكتمال العديد من التكتلات الاقتصادية مما يشمله من منح للمعاملات التفضيلية لمنتجات بلدان المجموعة المتكاملة من خلال منطقة التجارة الحرة , وما يتم من عمليات خلق تجارة وتحويل تجارة في إطار الشكل الثاني أو المرحلة الثانية المتمثلة في الاتحاد الجمركي , وبالتالي فان لهذا التعاون التجاري جملة من الآثار التي تمتد إلى تغيير الهيكل الإنتاجي لكل بلدن المتكاملة وتغيير طريقة مشاركتها في التقسيم الدولي للعمل.

سنحاول في هذا الفصل تتبع ميلاد فكرة منطقة التجارة الحرة العربية وما وصلت إليه من تحقيق الأهداف المنشودة وذلك في المباحث التالية:

- المبحث الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الغافتا.
- المبحث الثاني: واقع منطقة التجارة الحرة العربية.

المبحث الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - الغافتا -.

قطع الوطن العربي شوطا طويلا على درب الكامل الاقتصادي انطلاقا من تأسيس جامعة الدول العربية مرورا بالسوق العربية المشتركة وصول إلى برنامج إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - الغافتا - فعد هذه الأخيرة خطوة كبيرة على طريق السوق العربية المشتركة، ولما عربيا ظل يراد الشعوب والحكومات العربية لفترة طويلة، والتي أصبح تحقيقها أكثر إلحاحا في ظل المتغيرات العالمية الراهنة.

المطلب الأول: نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أمام التطورات الاقتصادية التي حدثت في العقد الأخير من القرن العشرين من بروز العولمة الاقتصادية، قد فرضت على العالم العربي خيارين لا ثالث لهما إما التكتل لخلق قوة عربية فاعلة في مواجهة التحديات المختلفة التي أفرزتها وتفرضها هذه التطورات و إما قبول التهميش لجهة فقدان السيطرة على القرار الوطني الاقتصادي والسياسي فيما لو بقيت الدول العربية تتعامل انفراديا مع العالم الخارجي.¹

ولمواجهة انعكاسات تلك التطورات على التجارة العربية، فإن الدعوة إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى قد حظيت باهتمام كبير على مخلف الأصدقاء الرسمية، فقد قامت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بطرح هذا الموضوع كاقترح منه، من خلال وثيقة رسمية، قدمت إلى لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك في اجتماعها الطارئ عام 1995، ثم عادت الأمانة العامة لمجلس الوحدة وقدمت هذه الوثيقة إلى السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري، ثم أرسلت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية مذكرة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نفس الدورة، تضمنتها تصوراتها لأسس إقامة مشروع المنطقة.²

ثم عادت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية وتقدمت بدراسة مفصلة ومسودة مشروع متكامل لمنطقة التجارة الحرة إلى جامعة الدول العربية، للعرض على فريق الخبراء المكلف ببحث المشروع وقد أوضحت الأمانة العامة لمجلس الوحدة في كل الوثائق التي قدمتها، أن تصورها حول المشروع هو أن يرتكز على كل

سمير المقدسي، التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون عربية،¹
<http://uqu.edu.sa/page/ar/85778>

² صباح نعوش، تحرير التجارة العربية البينية، <http://www.aljazeera.net/NR/>

من قرار السوق العربية المشتركة القائمة فعلا في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، القائمة في نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.¹

كلف المؤتمر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو الإسراع في إقامة المنطقة وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما²، وفي أعقاب الدورات اللاحقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سبتمبر 1996 وفيفري 1997 تم إقرار البرنامج التنفيذي الذي يؤسس لمشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل الإعلان الرسمي عنها في 19/02/1997.³

يتضمن البرنامج التنفيذي للمشروع العناصر التالية⁴:

- 1- معاملة السلع الخاضعة للبرنامج معاملة السلع الوطنية.
- 2- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.
- 3- يجوز لأي بلدين طرفين، الاتفاق على تبادل إعفاءات تسبق الجدول الزمني.
- 4- يتم تحرير كل السلع المتبادلة بين الأطراف من الرسوم وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بنسب مئوية متساوية خلال 10 سنوات، ويبدأ من: 01/01/1998 وينتهي في: 31/12/2007 بمعدل 10 سنويا ويمكن أن تتفق الدول الأطراف أثناء التنفيذ على وضع أية سلع تحت التحرير الفوري.
- 5- تحديد مواسم الانتاج للزراعة الزراعية التي تتمتع فيها بعض السلع الزراعية، في مواسم انتاجها، بالإعفاء من الرسوم، وينتهي العمل بها في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج، وتحدد كل دولة هذه السلع، وترفع إلى المجلس للإطلاع عليه.
- 6- لا تخضع السلع العربية الي يتم تبادلها في إطار البرنامج لأية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان.
- 7- يشترط لمعاملة السلع العربية طبقا للبرنامج، أن توافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها بناء على اقتراح " لجنة قواعد المنشأ".
- 8- يتم منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا، والتي يكون عليها أن تحدد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية ويوافق عليها المجلس، وتكون هذه الدول هي الواردة في تصنيف الأمم المتحدة كدول أقل نموا، إضافة إلى دولة فلسطين.

¹ صباح نعوش، مرجع سابق.

² ناهد الزين، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضوء التجارب والتوقعات، أوراق اقتصادية، العدد 13، 1997، ص 260.

³ أنظر الملحق الخاص بإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى غافتا.

⁴ عبد الرحمن الحبياني، تحرير التبادل التجاري العربي، أوراق اقتصادية، www.ahram.org.eg

لقد أكد المؤتمرون في القاهرة على وجوب الاسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تستند إلى اتفاقية تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة 1981، وإلى اتفاقات الجات 1994، واتجاهات منظمة التجارة العالمية بهذا الخصوص، وعلى ضوء ذلك قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باصدار القرار المنشئ للمنطقة الحرة والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من: 1998/01/01.

المطلب الثاني: العضوية والالتزامات.

بما أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة 1981 هي الأساس القانوني للبرنامج التنفيذي الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 1997/02/17 فبناء على هذا الأساس يكون العضوية والالتزامات.

أولاً- العضوية: تتطلب أساسين:

- أولاً: المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- الثاني: الموافقة على البرنامج التنفيذي للمنطقة.

بلغ عدد الدول الأعضاء 18 دولة هم العراق، سوريا، لبنان، الأردن، السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، مصر، الكويت، اليمن، ليبيا، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب، السودان.

ثانياً- أهم إلتزامات العضوية: تتكون أهم إلتزامات العضوية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ العربي بمقدار 10% سنوياً من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل، إلا أنه مع تقديم موعد انتهاء التخفيضات من: 2007/01/01 الموعد الأصلي إلى 2005/01/01 في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالرياض في سبتمبر 2001، فإن التخفيضات الباقية ستكون بنسبة أكبر من 10% ولقد بلغ الاعفاء بالكامل من الرسوم الجمركية للسلع العربية المنشأ منذ العام 2005.

المطلب الثاني: أهداف برنامج منطقة التجارة الحرة العربية.

- هناك مجموعة من الأهداف الخاصة ببرنامج المنطقة يمكن إيجازها فيما يلي¹:
- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء كما يتم تحديد السلع التي تدخل دائرة التبادل.
 - التنسيق بين النظام والتشريعات والسياسات التجارية والنقدية وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع ووضع خطوط عريضة للعلاقات.
 - توحيد الواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات المتبادلة.

¹ مصطفى العبد الله الكفري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. www.rezgar.com

- التنسيق ما بين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.
- تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة.
- تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية والأطراف وصولاً إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.
- الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- وضع الأسس لقيام كتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.

المطلب الثالث: مقومات نجاح المنطقة

رغم عودة محاولات إقامة منطقة تجارة حرة عربية إلى الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أن تلك المحاولات حققت نتائج مخيبة للأمل ولربما تكون هذه المحاولة الجديدة أكثر نجاحاً من المحاولات السابقة وذلك نظراً لمجموعة من الظروف التي يمكن اعتبارها مقومات نجاح أساسية يمكن أن يستند عليها التكامل الاقتصادي في مرحلة إنشائه وهي لازمة لنجاحه وتعمل على تفعيل الجهود التكاملية ومن أهم هذه المقومات نذكر ما يلي¹:

- 1- إرساء " الجات " لقواعد جديدة تساعد على قيام التكتل الإقليمي.
- 2- توفير الإرادة السياسية لتفعيل العمل العربي المشترك، والذي عبرت عنه قمة القاهرة (1996) بالإجماع على ضرورة التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات التي تحيط بالعامل العربي وظهور العديد من التكتلات الاقتصادية.
- 3- السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية، حيث أنها تستند إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري سنة 1981 التي تعتبر الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- 4- البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة للاعتراف بها خاصة من طرف المنظمة العالمية للتجارة، لذلك وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية البرنامج التنفيذي للمنطقة.
- 5- تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج إصلاحات اقتصادية متشابهة قائمة على اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تقارب السياسات الاقتصادية في كثير من الدول العربية.
- 6- ساهم إنشاء عدة مؤسسات مالية عربية في السنوات الأخيرة في تشكيل مناخ أكثر إيجابية لتنمية المبادلات الاقتصادية بين الدول العربية بصفة عامة، وتوفير قد أكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية وإمكانياتها.
- 7- تقارب مستويات التطور الاقتصادي بين الدول العربية، هذا ما يسهل عملية التخصص الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد بين تلك الدول داخل منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة عند قيامها.

بدون ذكر اسم صاحب المقال، مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة لظروف الدول العربية.

www. Islam. Online. Net/ lol- arabic/dowalia/ namaa 12.2.00/namaal. AS¹

8- تكوين التجمعات الاقتصادية العربية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.
 9- الاتجاه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة البينية التي تعتبر من الخطوات الهامة والديناميكية المؤدية إلى الإسراع بإقامة واستكمال المنطقة، من خلال التمرين على تحرير التجارة الثنائية لذلك يراها القادة العرب أنها الطريقة العملية والواقعية لقيام السوق العربية المشتركة.
 إضافة إلى ما سبق فإن البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري يعتبر خطوة إلى الأمام إذا ما تم الالتزام ببنيه بالمقارنة بالمحاولات السابقة للتعاون الاقتصادي العربي مما يعزز من إمكانية نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

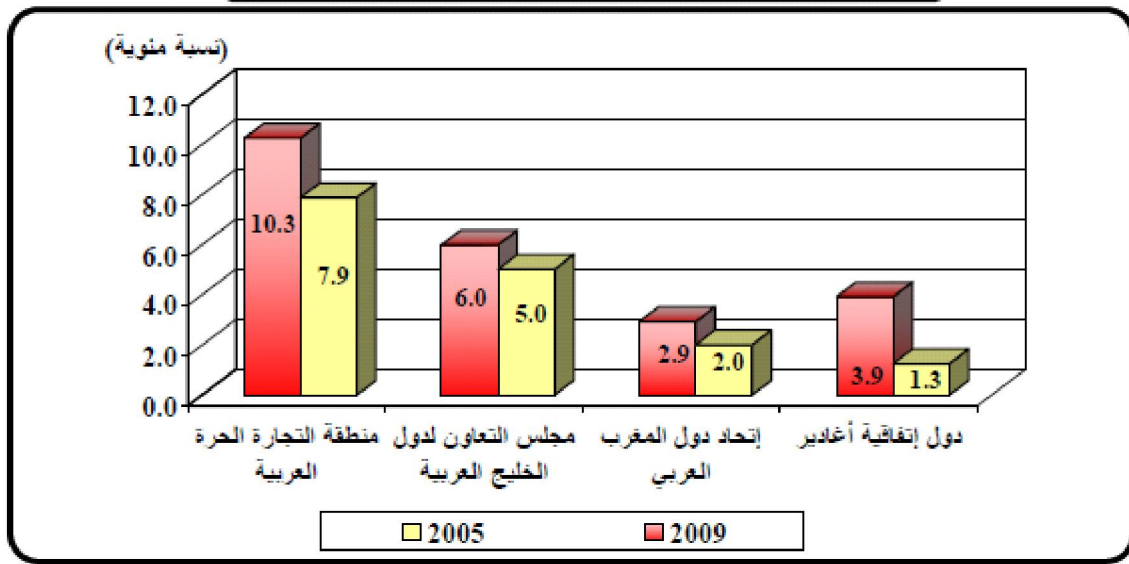
المبحث الثاني: واقع منطقة التجارة الحرة العربية.

وصلت الدول الأعضاء إلى منح الإعفاء بالكامل للسلع العربية منذ عام 2005، وعلى هذا الأساس تم تأسيس اللجان ذات العلاقة بقضايا تحرير التجارة مثل لجنة قواعد المنشأ، التي أوكل إليها صياغة قواعد منشأ عربية تتيح الاستفادة من التخفيض الجمركي المقرر ضمن اعلان المنطقة، كما تضمنت القواعد والأسس ضرورة تبادل المعلومات والبيانات وآلية لتسوية المنازعات، والمعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا ودعم الخدمات المرتبطة بالتجارة وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية وغيرها.

المطلب الأول: مقارنة الغافتا بعدد من التجمعات العربية.

تمت مقارنة أداء التجارة البينية لعدد من التجمعات العربية، وهو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أعادير، وتبين من المقارنة أن تطور مساهمة التجارة البينية في التجارة الاجمالية كانت أكبر وأوضح بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بعد قيام الدول الأعضاء في المنطقة بإزالة الرسوم الجمركية بالكامل على السلع ذات المنشأ العربي منذ العام 2005. كما يبين الشكل التالي:

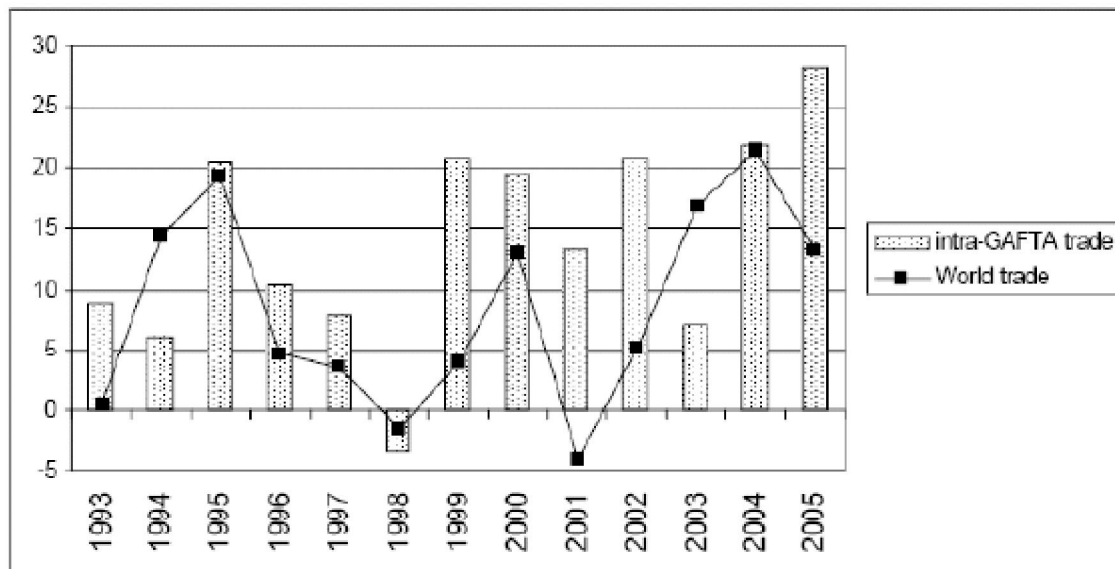
الشكل رقم (09): حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات التجمعات العربية.



المصدر: صندوق النقد العربي عام 2010.

إن الاحصائيات تبين أن الصادرات ضمن غافتا قد ازدادت أسرع مما ازدادت الصادرات العالمية خاصة في الفترات الأخيرة والحقيقة أن صادرات غافتا قد زادت خلال الفترة 1997-2005 بمقدار 15.1% كمعدل سنوي بينما صادرات العالم بنسبة 7.9% فقط، كما يجدر الملاحظة أن صادرات غافتا البينية قد ازدادت أكثر بقليل من صادراتها الخارجية 14% خلال الفترة الأخيرة.

الشكل رقم (10): تطور التجارة البينية في غافتا والتجارة العالمية.



المصدر: هاجر بغاصة، محمود ببيلي، أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل، أوراق عمل رقم 40، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008، ص 7.

لكن لا تزال الحاجة لبذل المزيد من الجهود في تعميق مجالات تحرير التجارة البينية العربية لزيادة استفادتها من الفرص التجارية في الأسواق العربية والارتقاء بمساهمتها في التجارة الاجمالية العربية لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية.

المطلب الثاني: التطورات في منطقة التجارة الحرة العربية¹.

فيما يخص التطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فهي تشهد تباطؤاً في استكمال مقوماتها الي من شأنها أن تجعلها بفاعلية أكبر لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فلم يتم بعد الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، وكذلك الأمر بالنسبة لغياب اتفاق حول معاملة منتجات المناطق الحرة، والي أنشأها عدد من الدول العربية بهدف جذب الاستثمارات الصناعية والتجارة، وهناك تخوف من دخول منتجات المناطق الحرة إلى الأسواق المحلية للدول الأعضاء وحصولها على الإعفاء الجمركي ومنافسة البضائع المنتجة محلياً التي لا تتمتع بالامتيازات الاستثمارية والضريبية نفسها التي تتمتع بها منتجات المناطق الحرة.

وفي إطار العمل على تعميق مجالات تحرير التجارة البينية للخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فلا زال المفاوضات في بدايتها بشأن قيام الدول الأعضاء بتقديم عروض أولية لتحرير التجارة البينية في إطار الغافتا.

وعلى صعيد الاتحاد الجمركي العربي في إطار المنطقة، فقد تم عام 2009 وضع الأطر العامة نحو صياغة اتفاقية متعددة الأطراف تحدد مجالات التعاون الإداري المتاحة بين الإدارات الجمركية العربية بما فيها تلك المتعلقة بالأسعار المرجعية للسلع عند إجراء التقييم الجمركي على البضائع وإنجاز الرقابة، ومكافحة الغش التجاري والسلع المقلدة بالإضافة إلى تطوير اتفاقية تنظيم النقل بالعبور " الترانزيت" بين الدول العربية.

وعلى مستوى التحضيرات للانتقال إلى الاحاد الجمركي العربي، وتنفيذا لما نصت عليه قرارات القمة العربية الاقتصادية التي عقدت بالكويت في عام 2009، والتي أكدت على ضرورة الانتهاء من استكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له في عام 2015، فقد استكملت لجنة الاتحاد الجمركي العربي في عام 2009 مناقشة باقي بنود مشروع القانون الجمركي في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء وتقارير لجنة التعريف الجمركية الموحدة، كما أقرت اللجنة الصيغة المبدئية لعدد من المواد الخاصة بمشروع القانون المقترح ليكون الاتحاد الجمركي جاهزا بحلول عام 2015.

¹ صندوق النقد العربي، دراسات عامة لاقتصاديات الدول العربية، www.amf.org

المطلب الثالث: المشاكل والمعوقات التي تعيق التجارة العربية البينية.

واجهت مسيرته التعاون الاقتصادي العربي على مدار العقود الماضية، مجموعه من العراقيل والمشاكل التي وقفت حائلا دون زياده مستويات التجارة العربية البينية وبالرغم من انقضاء عدة سنوات على انطلاقة الاتفاقية وتنفيذها من قبل الدول الاعضاء ، الا ان تنفيذ بنود واحكام هذه الاتفاقية يواجه بعض المشاكل والعراقيل التي ما زالت تؤثر على التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي للمنطقة ، الماضي ويمكن تلخيص هذه المشاكل والعراقيل بما يلي¹:

اولا - القيود غير الجمركية : تمثل القيود غير الجمركية عقبة اساسية لا يمكن التقليل من اثرها في تاخير تنفيذ اهداف المنطقة وتكاد تفوق في تأثيرها العقبات الاخرى و تشمل هذه القيود ما يلي :

أ - القيود الفنية : وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية ، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الادارية في تطبيقها مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، انواع العبوات ، تضارب نتائج المختبرات ، فرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية والزراعية ، وقيام بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون اشعار مسبق ، وتشدد في الاشتراطات الصحية والبيئية ، والمبالغة في اساليب الكشف ، وارتفاع كلفة التحاليل ، وطول الوقت اللازم لاصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم اعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية.

ب - القيود الادارية : وهي قيود خاصة بموضوع اعادة التثمين الجمركي، وكثرة الوثائق الاضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة، ومشاكل النقل بالعبور واجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه وتتطلب عملية ازالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي ، واعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال ، وتقليل عدد الجهات التي تعين السلع والاختبارات التي تخضع لها وعدد العينات التي تؤخذ منها ، وتحسين المنافذ الجمركية ، وعلى صعيد اجراءات العبور اعتماد الاختتام الجمركية والغاء نظام الترفيق والقوافل

ج - القيود النقدية : ان بعض الدول العربية ما زال لديها قيود على اجراءات التحويل وتعدد اسعار الصرف ومخصصات النقد الاجنبي وتشدد في اجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد ، مما يتطلب ازالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة اية قيود نقدية خاصة بالعملة لا سيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد اسعار الصرف

تقرير الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ منقحة التجارة الحرة العربية الكبرى، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي،¹

<http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?id=9294&issueno=3046>

د - القيود المالية : هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة علما ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الاخيرة (72) في ايلول 2003 قد توصل الى الأتي (التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 تاريخ 2002/2/13 بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العامة ، وإلغاء التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات) ووفقا للامانة العامة للجامعة العربية فأن بعض الدول الاعضاء اودعت قراراتها بنفاذ إلغاء تصديق شهادات المنشأ والفواتير والوثائق المرافقه لها وهي (الجمهوريه اللبنانيه ، المملكه الاردنيه الهاشميه ، دولة الامارات ، مملكة البحرين ، الجمهوريه التونسيه ، المملكه العربيه السعوديه ، دولة قطر، سلطنه عُمان ، المملكه المغربيه ، الجمهوريه اليمنيه ، جمهوريه مصر العربيه) كما ان هناك مبالغة في رسوم المعاينة والمطابقة والتي تخضع في بعض الاحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحليه ، وارتفاع بدلات التحاليل على بعض السلع لا سيما الغذائية منها

هـ - القيود الكمية : وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعه للقطاع العام ، وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد، وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الاحيان يذكر ان اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي قد دعت الى الازالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية لما لهذه القيود من تأثير مباشر في عرقلة حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية وقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتشكيل فرق عمل ميدانية لزيارة الدول الاعضاء والتعرف على الاجراءات المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير وما تتطلبه من اجراءات نقدية وادارية والوقت الذي تستغرقه وتكلفتها المادية وزيارة المنافذ الجمركية ، وسوف تقوم هذه اللجنة باعداد تقرير عن واقع تلك الزيارات الميدانية ومناقشتها في لجنة المفاوضات التجارية (إحدى اللجان المختصة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعنية بازالة القيود غير الجمركية) وتقديم التوصيات بشأنها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ثانيا - مشكلة الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفه الجمركية : ان فرض الدول العربية للرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفه الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية سوف يؤدي الى تعطيل أثر التخفيض الجمركي ، وتعتبر الضرائب والرسوم الاضافية من المعوقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الامثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومثال ذلك رسوم الطوابع ورسوم القنصلية التي تحسب كنسبة من القيمة في الدول العربية ، ورسوم احصاء وخدمات جمارك كنسبة من القيمة المستوردة ، بالاضافة الى رسوم لها مصلحة عامه كرسوم بيطرة ورسوم المرور على الطرق ، وهذه كلها رسوم وضرائب تؤثر على

قيمه البضاعة وكلفتها الامر الذي يتطلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب والرسوم والغاء الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفات الجمركية او دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسري عليها التخفيض الجمركي بحيث تزال كافة الضرائب والرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ثالثا - المغالاه في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية : تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاه في طلبات الاستثناء من التخفيضات الجمركية ، والتي يخشى ان تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الاهداف المتوخاه من المنطقة وقد منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ست دول عربية استثناءات بعدم تطبيق نسبة التخفيض التدريجي على عدد من السلع التي حددتها تلك الدول ، كما حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفترة الزمنية لتلك الاستثناءات لتعمل خلالها تلك الدول على مواءمة اوضاعها الاقتصادية ، وقد انتهت الفترة الممنوحة لكافة الاستثناءات في 2002/9/16 ، واكد مجلس الجامعة في دورته الرابعه عشر (بيروت اذار/ 2002) في قراره رقم 233 على الاتي (عدم منح ايه استثناءات جديده بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات قائمه حاليا الا في اضيق الحدود ووفق معايير مشدده انسجاما مع نص المادة (15) من اتفاقيه تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وذلك بالنسبة للدول الاعضاء في المنطقة حاليا ، ويعهد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستضم لاحقا هذا وقد تلقت الامانه العامه بلاغات موجهه الى المنافذ الجمركية بوقف العمل بالاستثناءات من كل من (الاردن ، سوريا ، لبنان ، المغرب) كما وتلقت مذكرة من مصر تفيد بأن مجلس الوزراء قد اصدر قرارا بوقف العمل بالاستثناءات الممنوحة لها ، ولم تتلق من الجمهورية التونسية ما يفيد بوقف العمل بالاستثناءات الممنوحة لها، واكدت دول مجلس التعاون الخليجي بانها ستكون مضطرة لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على الدول اعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي لم تلتزم بوقف العمل بالاستثناءات التي سبق ان منحت لها

رابعا - عدم تفعيل آلية تسوية المنازعات : تعتبر آلية تسوية المنازعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتزداد اهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول اعضاء المنطقة والذي يؤدي الى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في اطارها من القطاع الخاص ، ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الاطراف المتعاملة في اطار المنطقة يساعد في سرعة البت في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر ولقد نصت المادة الثالثة عشر من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الجهة المختصة بفض المنازعات التي تنشأ بين اطراف الاتفاقية ، كما نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على " تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل

التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج " وتم تكليف لجنة التنفيذ والمتابعة للقيام بهذه المهمة وقد تم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، الا انه لم يتم اقرار هذه الالية حتى الان وستجتمع لجنة الخبراء القانونيين للمرة الاخيرة من اجل استكمال بحث ملاحظات الدول العربية بشأن آلية فض المنازعات ، ورفع تقريرها الى الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي للمناقشة .

خامسا - قواعد المنشأ / قواعد المنشأ التفصيلية: تشكل قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية أحد المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع اجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية ، كما وانها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل انتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي ويتم حاليا العمل بقواعد منشأ مرحلية انتقالية تعتمد على مبدأ المكون المحلي العربي (القيمة المضافة) وحددت اسلوب احتساب القيمة المضافة وذلك لحين استكمال قواعد المنشأ التفصيلية ، وقد عملت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ التي نص البرنامج التنفيذي على تشكيلها خلال السنوات الماضية على اعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية ، الا ان اللجنة وخلال اجتماعاتها لم تتمكن من استكمال هذه القواعد والتوافق بشأنها بين كافة الدول الاعضاء ، وظلت بعض الاحكام العامة محل خلاف بين الدول الاعضاء ، مما كان له أثر مباشر في عدم التوافق بشأن القواعد التفصيلية لعدد من السلع ايضا ، فلا زالت هناك مادة اساسية في الاحكام العامة لم يتم التوافق بشأنها وهي المتعلقة باستخدام سعر السلعة تسليم باب المصنع في اساس احتساب القيمة المضافة ، ام احتساب قيمة المدخلات الاجنبية ، واكدت اللجنة على انه لن يتم بحث القواعد التفصيلية للسلع الا بعد اقرار كافة الاحكام العامه ويذكر ان قواعد المنشأ العربية العامه لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حددت نسبة (40%) كقيمة مضافة للسلع المنتجة عربيا ان التأخير في الاتفاق على قواعد المنشأ سوف يترك انعكاسات سلبية على تطبيق المنطقة وبالاخص قضية الاستثناءات ، الامر الذي يتطلب الاسراع من الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية لكي يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مشروع المنطقة ، حيث ان الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التجارية التي تمارسها الدول في اطار تشجيع الاستثمارات البيئية والعمل على توظيفها في خدمة التكتل الاقتصادي المنشود

سادسا - النقل البري والبحري : ان كلفة التجارة بين بلدان العالم العربي المختلفة وبالذات كلفة النقل تشكل عائقا اخر امام التجارة العربية البيئية ، حيث يعتبر المغرب العربي اقرب جغرافيا إلى أوروبا منه إلى باقي دول المشرق العربي والخليج العربي ، وبشكل عام فان عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشرق العربي وباسعار منافسة يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنية جدا ، بل وتشكل عائقا امام تطور التجارة العربية البيئية كما وتعد التعقيدات على الحدود بين

الدول العربية وطول المدة الزمنية من اكثر العقبات المعرقة لتحرير التجارة بين البلاد العربية الامر الذي يتطلب انشاء خطوط شحن كافية لزيادة الصادرات العربية اضافة الى انشاء عدد من الشركات العاملة كخدمة خطوط الشحن مثل التامين والتخليص الجمركي وشركات النقل البري ، ايضا لا بد من العمل على تطوير اتفاقية تنظيم النقل البري (الترانزيت) بين الدول العربية

سابعا - تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والانتاجية والاجتماعية في الدول العربية ادى الى حدوث تخوف من فتح الاسواق العربية على بعضها ، وقد ادى تشابه الهياكل الاقتصادية والانتاجية فيها الى تشابه في الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها ، بالاضافة الى ارتفاع اسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم

ثامنا - القضايا المتعلقة بالمواعمة مع الضوابط الدولية: هناك اشكاليات اخرى تتعلق بالقواعد والضوابط التي ستضعها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لنفسها ، مثل المواصفات والملكية الفكرية وشهادات المنشأ والبيئة وغيرها ، وثمة تساؤل حول ما اذا كانت المنطقة ستلتزم نفسها بقواعد أيزو او قواعد منظمة التجارة العالمية ، او قواعد الاتحاد الاوروبي ، خاصة بعد ان بدأ العديد من الدول العربية بتطبيق الضوابط والمعايير الدولية باعتبارها متطلبا ضروريا من متطلبات العولمة.

تاسعا - نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية : تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالاسواق العربية ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية واهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات ، كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالاسواق والسلع المختلفة وانماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة ، وعادة ما يتم اللجوء الى نشرات وتحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الاسواق العربية.

عاشرا - صعوبته تنقل الافراد ورؤوس الاموال بين الدول العربية وصعوبه منح التأشيرات : كما هو الحال بين الجزائر والمغرب.

إضافة إلى معوقات أخرى تقف أيضا حاجزا غير الاقتصادية مثلما حدث العام الماضي عندما قامت الجزائر بشطب بعض السلع المصرية من قائمة الاستيراد.

خلاصة الفصل:

لقد شجعت المستجدات والمتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية كأتفاقيه منظمة التجارة العالمية ، واتفاقيه الشراكة المتوسطية ، وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة على التعجيل باطلاق مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف مواجهه التحديات الاقتصادية الدولية وتوفير قاعده تعاون اقتصادي عربي مشترك يساعد في تلبية طموحات الدول العربية وقد تم الاستفادة من عوامل تأخر وفشل محاولات وبرامج التعاون الاقتصادي العربي المشترك السابقه من خلال البرنامج التنفيذي لاقامه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث شكل هذا البرنامج خطوة اساسية وهامة للتكامل الاقتصادي العربي بين البلدان العربية وذلك لاعتماده على التزامات من قبل عدد من البلدان العربية منذ بدأ تنفيذها عام 1998 ، كما وانها تميزت عن غيرها من المحاولات بأن برنامجها يحدد مدة زمنية معينة لتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها وفي ضوء التجارب السابقه وبعد مرور ست سنوات على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإن الضرورة تقتضي العمل على ازالة المشاكل التي تم ذكرها سابقا.

تمهيد:

تتفرد المنطقة العربية بعدة خصائص تجعلها تتميز في عدة ظواهر كالتكتلات الاقتصادية مثلا، لذلك سعت الدول العربية كمحاولة منها لتفعيل التبادل البيئي العربي من خلال إقامة عدة مشاريع كمجلس التعاون الخليجي أو الاتحاد المغاربي أو منطقة التجارة الحرة العربية - هذه الأخيرة التي سنخصص لها فصلا مستقلا في هذا البحث-، هذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذا الفصل بالدراسة والتحليل لأهم تطورات التجارة الخارجية العربية والبيئية وكذا محاولات تفعيل التبادل البيئي العربي في المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: تطور التجارة العربية.
- المبحث الثاني: محاولات تفعيل التبادل البيئي العربي.

المبحث الأول : التجارة الخارجية للدول العربية.

يكتسب قطاع التجارة الخارجية أهمية خاصة في اقتصادات الدول العربية, ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي, والتي تصل إلى أكثر من 50% في بعض الدول, ويرجع ذلك إلى طبيعة الهياكل الاقتصادية في الوطن العربي ودرجة نموها, حيث تكاد تعتمد هذه الاقتصادات العربية اعتمادا كاملا على الخارج لتوفير احتياجاتها وعلى الرغم من ذلك لا تزال الدول العربية تعتمد اعتمادا أساسيا على تصدير عدد من السلع الأولية, يأتي البترول على رأسها, وهذا يجعل حصة الصادرات - وبالتالي تمويل برامج التنمية في هذه الدول - عرضة للاضطرابات نتيجة التقلبات المستمرة في أسعار هذه المواد الأولية.

المطلب الأول: التجارة الخارجية. الإجمالية

تأثر التجارة الخارجية العربية في عام 2009 بالتراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة العالمية, فقد أدى انكماش الطلب على النفط وتراجع أسعاره العالمية إلى انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية, وتراجعت أيضا الواردات العربية متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي في غالبية الدول العربية جراء تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

أولا: أداء التجارة الخارجية العربية.

انعكس التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية العربية في عدة جوانب, فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره العالمية, الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2008 وامتد إلى عام 2009 إلى انخفاض حاد في الصادرات النفطية للدول العربية, كذلك فإن انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية للسلع المصنعة, هذا بالإضافة إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية على تمويل التجارة الخارجية والتي تمثلت في تشدد المصارف في تقديم التمويل التجاري من خلال اشتراط الضمانات المصرفية من المتعاملين لتمويل الصفقات التجارية, وتقليص الفترات المتاحة لهذا التمويل وزيادة تكاليف تمويل التجارة¹.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

الجدول رقم (02) : التجارة الخارجية الإجمالية العربية (2005-2009).

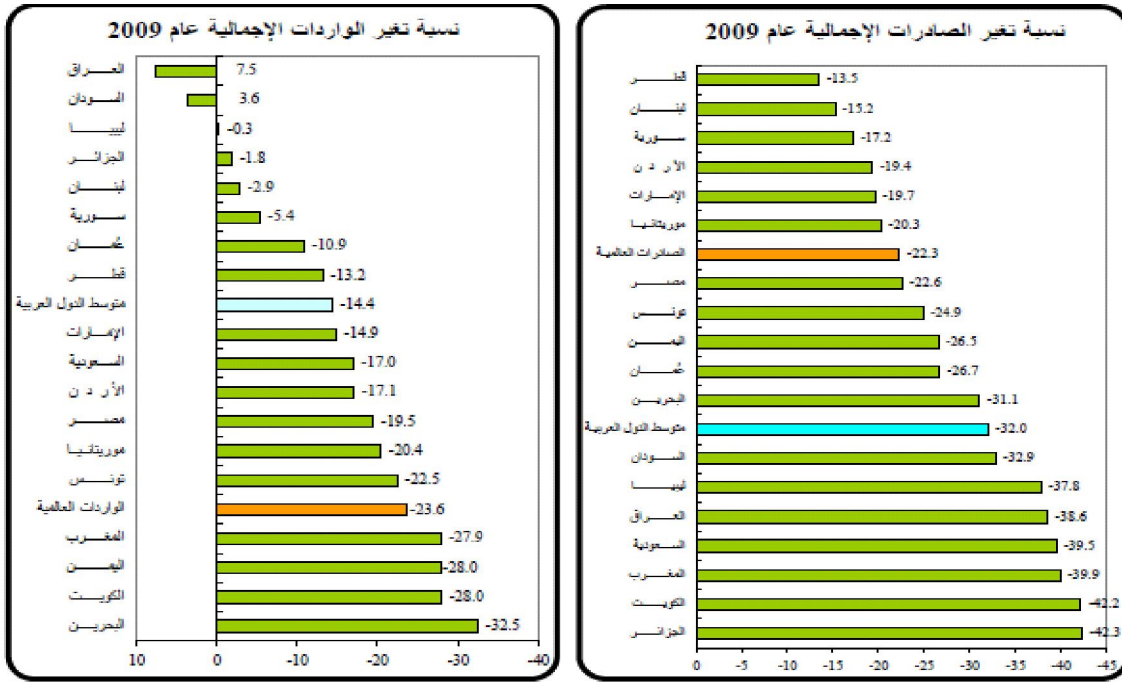
معدل التغير السنوي للفترة (2008-2005) (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار)					
	2009*	2008	2007	2006	2005	2009*	2008	2007	2006	2005	
23.3	32.0-	32.3	16.6	21.7	38.3	726.1	1,067.8	807.4	692.5	569.0	الصادرات العربية
26.3	14.4-	31.7	33.6	14.5	20.2	603.3	705.0	535.3	400.8	350.2	الواردات العربية
15.2	22.6-	15.9	13.8	16.0	13.5	12,348.2	15,962.8	13,768.1	12,100.8	10,434.0	الصادرات العالمية
15.0	23.1-	15.3	14.8	14.8	13.4	12,471.0	16,223.9	14,072.1	12,252.7	10,675.4	الواردات العالمية
											وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)
						5.9	6.7	5.9	5.7	5.5	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (%)
						4.8	4.3	3.8	3.3	3.3	

المصدر: صندوق النقد العربي عام 2010.

وكمحصلة لهذه العوامل فقد تراجعت الصادرات الاجمالية للدول العربية للدول العربية بصورة حادة في عام 2009، حيث بلغت قيمتها حوالي 726 مليار دولار مقارنة مع نحو 1.068 مليار دولار في عام 2008، أي بانخفاض نسبته 32% في المتوسط وقد تجاوزت نسبة انخفاض الصادرات العربية نسبة انخفاض الصادرات العالمية التي بلغت 22.6 % في عام 2009، مما أدى إلى تراجع حصة الصادرات العربية في الصادرات العلمية من 6.7 % في عام 2008 إلى 5.9 % في عام 2009. وفي جانب الواردات الإجمالية العربية، فقد تراجعت أيضا ولكن بنسبة أقل من تراجع الصادرات الإجمالية العربية، إذ بلغ إجمالي الواردات العربية نحو 603 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بحوالي 705 مليار دولار في عام 2008، أي بانخفاض نسبته 14.4 %، في المتوسط. ولقد تأثرت الواردات الاجمالية العربية بتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية من جراء تأثيرات الأزمة العالمية، غير أن الاجراءات والبرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في واجهة الآثار السلبية اللازمة عملت على تخفيف حدة تراجع الواردات العربية¹، وقد ارتفعت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية من 4.3% في عام 2008 لتصل إلى 4.8 % في عام 2009.

¹ تقرير الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، القاهرة، مصر، 14-15/02/2010، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، إدارة التجارة والتنمية.

الشكل رقم (02): التراجع في التجارة الإجمالية للدول العربية.



المصدر: صندوق النقد العربي عام 2010.

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى في عام 2009، انخفضت صادرات جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي والصومال، لقد سجلت غالبية الدول المصدرة للنفط أعلى نسب التراجع في الصادرات العربية، وجاءت صادرات الجزائر والكويت اللتين سجلتا أعلى نسبة تراجع بلغت نحو 42%، وقد تراوحت نسب انخفاض صادرات بقية الدول المصدرة للنفط بين 39.5 % بالنسبة للصادرات السعودية و 13.5% بالنسبة لصادرات قطر¹.

ولقد سجلت الدول غير النفطية أيضا تراجعاً في صادراتها حيث شهدت صادرات المغرب أعلى نسبة تراجع (39.9%) وسجلت صادرات لبنان أدنى نسبة تراجع (15.2%)، وتشير هذه البيانات الإحصائية إلى أن الأزمة العالمية أثرت على صادرات الدول العربية النفطية وغير النفطية على حد سواء، حيث تأثرت صادرات الدول غير النفطية خاصة بالتراجع في أسعار الأولية الأخرى وأسعار السلع الزراعية، بالإضافة إلى تراجع الطلب الخارجي على السلع المصنعة كالمنتجات الكيماوية والآلات والمعدات والملبوسات.

وفيما يتعلق بأداء الواردات للدول فرادى في عام 2009، تراجع واردات جميع الدول العربية باستثناء السودان والعراق جيبوتي، وقد سجلت البحرين أعلى نسبة تراجع في الواردات بلغت 32.5% إثر التباطؤ في النشاط الاقتصادي فيها، وقد سجلت اثنتي عشرة دولة أخرى تراجعاً في وارداتها تراوحت نسبته يسر

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

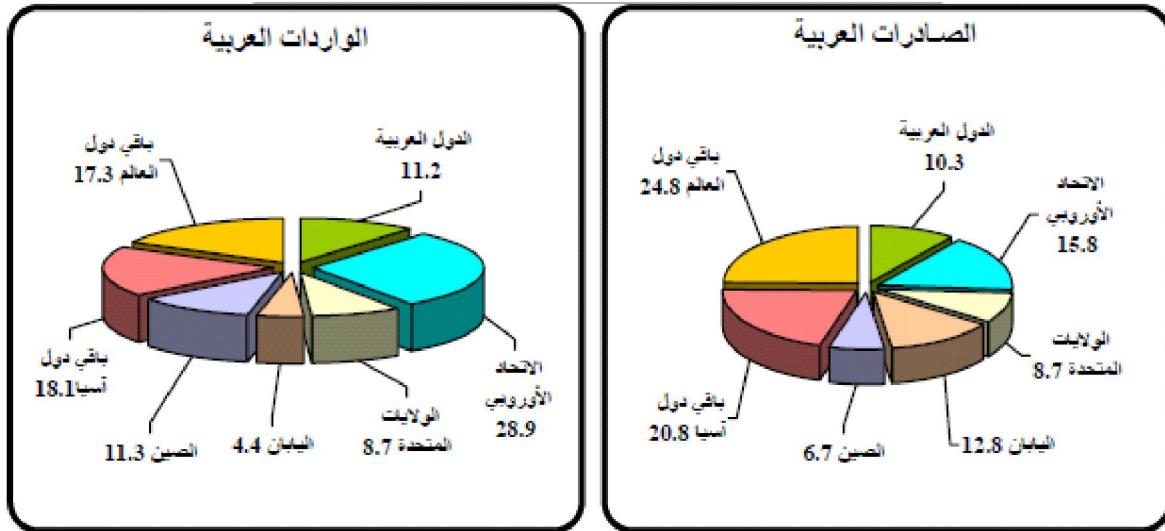
10.9% (عمان) و28% (الكويت) وسجلت أربع دول أخرى انخفاضا في إجمالي الواردات تراوح بين 0.3% (ليبيا) و5.4% (سوريا).

أما بالنسبة للدول التي سجلت زيادة في واردتها، فقد جاءت الزيادة الضخمة في واردات العراق والزيادة بنسبة أقل في واردات السودان وذلك لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي الذي تشهدها منذ الأعوام القليلة الماضية، بالإضافة إلى إعادة البناء والتعمير وزيادة الاستثمار الأجنبي في تطوير قطاع النفط بالنسبة للعراق¹.

ثانيا- اتجاه التجارة الاجمالية العربية:

تراجعت التجارة الاجمالية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين عام 2009، فبالنسبة لاتجاه الصادرات لعربية، سجلت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة أعلى نسبة تراجع بلغت 43.2%، وقد تبعها تراجع الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 37.6%، وجاءت بعد ذلك الصين التي انخفضت الصادرات العربية إليها بنسبة 32.2%، فانخفاض الصادرات العربية إلى كل من اليابان وباقي دول آسيا بنسبة 30.7% و20.3% على التوالي، وقد سجلت الصادرات العربية البينية نسبة انخفاض أقل بلغت 19.7%.

الشكل (03): اتجاهات التجارة العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين عام 2009.



المصدر: صندوق النقد العربي عام 2010.

وقد أفضت هذه التطورات إلى تغيير طفيف في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية، فقد حافظ الاتحاد الأوروبي، وهو الشريك التجاري الأول بالنسبة لغالبية الدول العربية، على أعلى حصة في

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

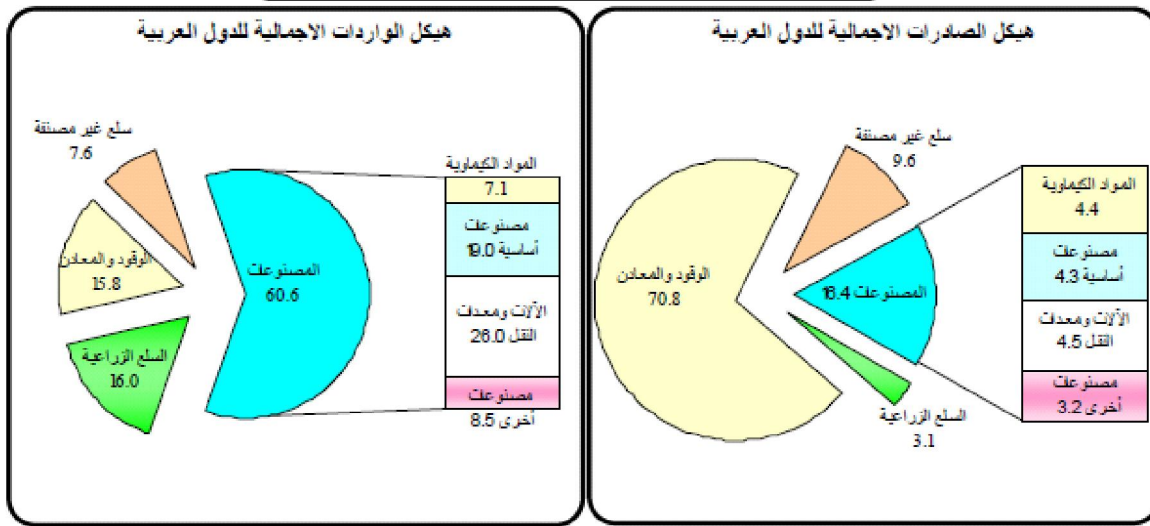
الصادرات العربية، وذلك بالرغم من تراجعها من 17.3% في عام 2008 إلى 15.8% في عام 2009، كما سجلت حصة الولايات المتحدة الأمريكية في الصادرات العربية تراجعا من 10.5% إلى 8.7% خلال الفترة نفسها، بينما حافظت كل من اليابان والصين على حصتهما في الصادرات العربية بنسبة 12.8% و 6.7% على التوالي في عام 2009، أما الصادرات البينية العربية إلى باقي دول آسيا فقد ارتفعت حصتهما في إجمالي الصادرات العربية من 8.7% و 17.7% على التوالي في عام 2008 إلى 10.3% و 20.8% على التوالي في عام 2009.

ثالثا- الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية:

تم تجميع عشرة أصناف من السلع حسب الصنف الموحد للتجارة الدولية في ثلاث مجموعات رئيسية، وهي السلع الزراعية، والوقود والمعادن، والمصنوعات، فبالنسبة للسلع الزراعية، فهي تتضمن الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الخام غير صالحة للأكل (كالجلود الخام والبذور الزيتية) والزيوت والدهون الحيوانية والنباتية، وتشمل فئة الوقود والمعادن الأخرى النفط الخام والغاز الطبيعي، أساسا أما المصنوعات فتشمل البتروكيماويات والمواد الكيماوية والمنتجات المتصلة بها (كالمنتجات الطبية والصيدلانية واللدائن والأسمدة) بالإضافة إلى المصنوعات الأساسية والآلات ومعدا النقل ومصنوعات أخرى.

ويلاحظ أن مجموعة الوقود والمعادن الأخرى التي تستأثر على أعلى حصة في الصادرات الإجمالية العربية تراجعت أهميتها النسبية، حيث انخفضت حصتها من 78% في عام 2009، وفي المقابل، ارتفعت الأهمية النسبية للمنوعات لتبلغ حصتها في الصادرات العربية 16.4% في عام 2009 مقارنة مع 12.5% في عام 2008، وضمن المصنوعات، استأثرت كل من الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية حصصا متقاربة في الصادرات العربية بلغت 4.5% على التوالي في عام 2009، مع زيادة طفيفة لأهميتها النسبية مقارنة مع عام 2008، وأما مجموعة السلع الزراعية، فقد شكلت حصة متواضعة في الصادرات العربية بلغت 3.1% في عام 2009، مع تزايد طفيف في أهميتها النسبية عن عام 2008.

الشكل رقم (04): الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية عام 2009.



المصدر: منشورات صندوق النقد العربي عام 2010.

وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد حافظت المصنوعات على المركز الأول في الواردات العربية بحصة بلغت 60.6% في عام 2009، وضمن المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل على أكبر حصة بلغت 26% ثم المصنوعات الأساسية 19% فالمواد الكيماوية 7.1% واحتل الواردات العربية للسلع الزراعية المركز الثاني بحصة 16% في عام 2009 بعد أن تزايدت أهميتها النسبية عن عام 2008، وفي المقابل تراجع الأهمية النسبية لمجموعة الوقود والمعادن الأخرى في عام 2009، لتبلغ حصتها في الواردات الإجمالية العربية 15.8% في عام 2009.

المطلب الثاني: التجارة البينية العربية.

فيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، فقد انخفضت قيمتها سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات في عام 2009، غير أن انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية العربية بأكثر من انخفاض قيمة الصادرات البينية أدى إلى ارتفاع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3% في عام 2009.

أولاً- أداء التجارة البينية:

أدى تراجع أسعار النفط وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية في عام 2009 بنسبة 19.6% لتبلغ نحو 71.1 مليار دولار وذلك مقارنة بقيمة 88.4 مليار دولار في عام 2008، وانخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة 19.7%، كما سجلت قيمة الواردات أيضا انخفاضا بنسبة 19.5% و. الجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم (03): أداء التجارة البينية العربية (2005-2009).

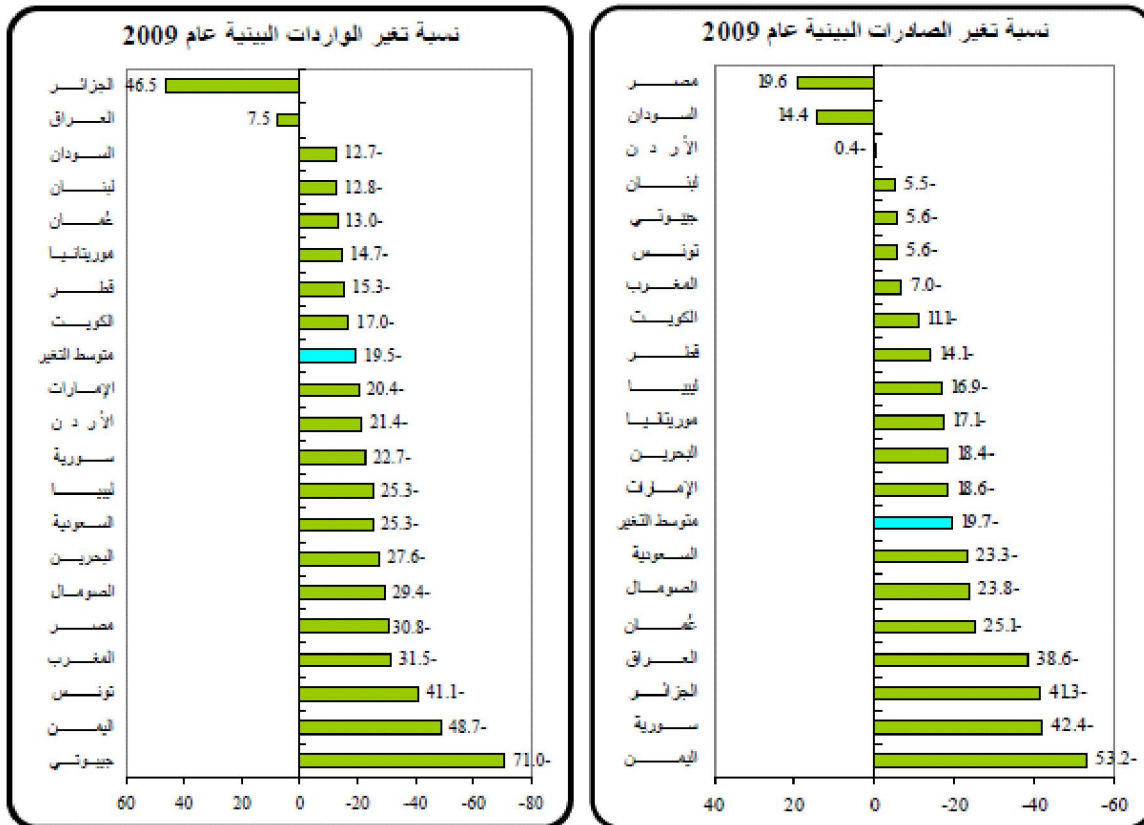
معدل التغير السنوي للفترة (2008-2005) %	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار)					
	2009	2008	2007	2006	2005	2009 ⁽²⁾	2008	2007	2006	2005	
24.2	19.6-	30.8	20.4	21.5	36.5	71.1	88.4	67.6	56.1	46.2	متوسط التجارة البينية العربية ⁽¹⁾
24.4	19.7-	31.1	21.0	21.5	33.8	74.7	93.0	71.0	58.6	48.3	الصادرات البينية العربية
23.9	19.5-	30.6	19.8	21.6	39.7	67.5	83.8	64.2	53.6	44.1	الواردات البينية العربية

(1) (الصادرات + الواردات) ÷ 2.
(2) بيانات أولية.

المصدر: منشورات صندوق النقد العربي عام 2010.

وعلى صعيد أداء الفرادي، سجلت جميع الدول العربية انخفاضا في صادراتها البينية، باستثناء مصر والسودان، حيث تراوحت نسب الانخفاض بين 0.4% بالنسبة للأردن و 53.2% لليمن، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): التغير في التجارة البينية العربية في عام 2009.



المصدر: صندوق النقد العربي عام 2010.

ثانيا- مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية:

ارتفعت حصة الصادرات البينية الإجمالية في الصادرات العربية لتصل إلى 10.3% في عام 2009، وذلك مقارنة مع 8.7% في عام 2008، في حين راجعت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية لتبلغ 11.2% وتعزى زيادة أهمية الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية بنسبة أعلى من انخفاض قيمة الصادرات البينية، وقد حصل عكس ذلك بالنسبة للواردات الإجمالية التي انخفضت بنسبة أقل من انخفاض الواردات البينية، مما أدى إلى تراجع طفيف في حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية.

الجدول رقم (04) مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2005-2009).

(نسبة مئوية)

2009=	2008	2007	2006	2005	
10.3	8.7	8.8	8.5	8.5	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية
11.2	11.9	12.0	13.4	12.6	نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية

المصدر: صندوق النقد العربي عام 2010.

وبالنسبة لأهمية التجارة البينية على صعيد الدول، تساهم الصادرات الإجمالية لإثنتي عشرة دولة عربية تفوق متوسط حصة الصادرات البينية أي 10.3% في الصادرات الإجمالية العربية في عام 2009، وتراوحت هذه الحصص بين 10.4% بالنسبة لعمان و 67.3% بالنسبة للصومال، ولقد تزايدت أهمية الأسواق العربية بالنسبة لصادرات كل من لبنان والأردن ومصر والبحرين والسعودية حيث وصلت حصة صادراتها إلى الدول العربية 52.5%، و 51.6%، و 35.8% و 21% و 15.6% على التوالي، أما حصة الصادرات كل من الصومال وسورية إلى الدول العربية فقد تراجعت إلا أنها لا تزال تشكل حصة عالية بنسبة 67.3% و 35.4% على التوالي، وتعتبر صادرات الدول السبع إلى الدول العربية أكثر الصادرات تكاملا مع التجارة البينية العربية¹.

وفي جانب أهمية الواردات البينية في الواردات الإجمالية، على صعيد الدول فرادى، تعتبر الأسواق التصديرية العربية مصدرا هاما بالنسبة لواردات إثنتي عشرة دول عربية أيضا، والتي تشكل حصص واردتها البينية نشبا أعلى من متوسط حصة الواردات البينية أي 11.2% ف الواردات الإجمالية العربية في عام 2009، ولقد تراوحت هذه الحصص بين 12% بالنسبة للبنان، و 41% بالنسبة للبحرين، ويلاحظ في هذا الصدد، أن عددا من الدول التي تشكل وارداتها البينية حصة عالية نسبيا في واردتها الإجمالية هي دول

¹ مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2009، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

يستأثر النفط الخام الجزء الأكبر من وارداتها من الدول العربية، مثل البحرين والأردن الذي يشكل النفط الخام 34% من قيمة وارداتها من الدول العربية¹.

ثالثاً- اتجاهات التجارة البيئية:

تتسم التجارة البيئية بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة، ففي جانب الصادرات البيئية، تركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في عام 2009 في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة 47% والجزائر بنسبة 26% أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس مصر والمغرب بنسبة 36% و 29% و 28% على التوالي، وركزت صادرا السودان إلى الدول العربية في دولتين هما الإمارات 55% والسعودية 23% وصادرات الصومال البيئية في الإمارات بنسبة 60% واليمن بنسبة 22% وصادرات العراق البيئية في سوريا 86% وصادرات عمان البيئية إلى الإمارات بنسبة 52% وصادرا قطر البيئية في الإمارات 75% وصادرات ليبيا البيئية في تونس 50% وصادرات موريتانيا البيئية في مصر 57% وأخرا صادرات اليمن البيئية في الإمارات 38% والسعودية 25% وفيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعا في اتجاهات صادراتها البيئية، فقد توصلت كل من الإمارات والسعودية والكويت ولبنان ومصر في توسيع أسواقها التصديرية إلى حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

وفي جانب اتجاهات الواردات البيئية، تركزت واردا الأردن من الدول العربية في عام 2009 في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 55%، وركزت واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة 84%، وواردات قطر البيئية من الإمارات والسعودية بنسبة 40% و 34% على التوالي، وواردات الصومال البيئية من جيبوتي بنسبة 62%، وواردات العراق البيئية من سوريا بنسبة 76% وواردات عمان البيئية من الإمارات بنسبة 73%، وواردات قطر البيئية من الإمارات بنسبة 40% والسعودية بنسبة 34%، وواردات الكويت البيئية من السعودية بنسبة 40%، وواردا ليبيا البيئية من تونس بنسبة 51%، وواردات مصر البيئية من السعودية بنسبة 40%، وواردات المغرب البيئية من السعودية بنسبة 38%، وواردات موريتانيا البيئية من الإمارات والمغرب بنسبة 33% و 30% على التوالي².

وفيما يتعلق بالدول العربية الأكثر توسعا في مصادر وارداتها، تستورد كل من الإمارات ولبنان من 9 و 6 دول عربية على التوالي، وتتوزع حصص الاستيراد من الدول العربية بنسب تتراوح بين 5% و 20% من إجمالي وارداتها البيئية. كما يبينه الملحقين (01) و(02).

¹ المرجع نفسه.

² هاجر بغاصة، محمود بيبيلي، أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل، ورقة عمل رقم 40، قسم السياسات التجارية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2010.

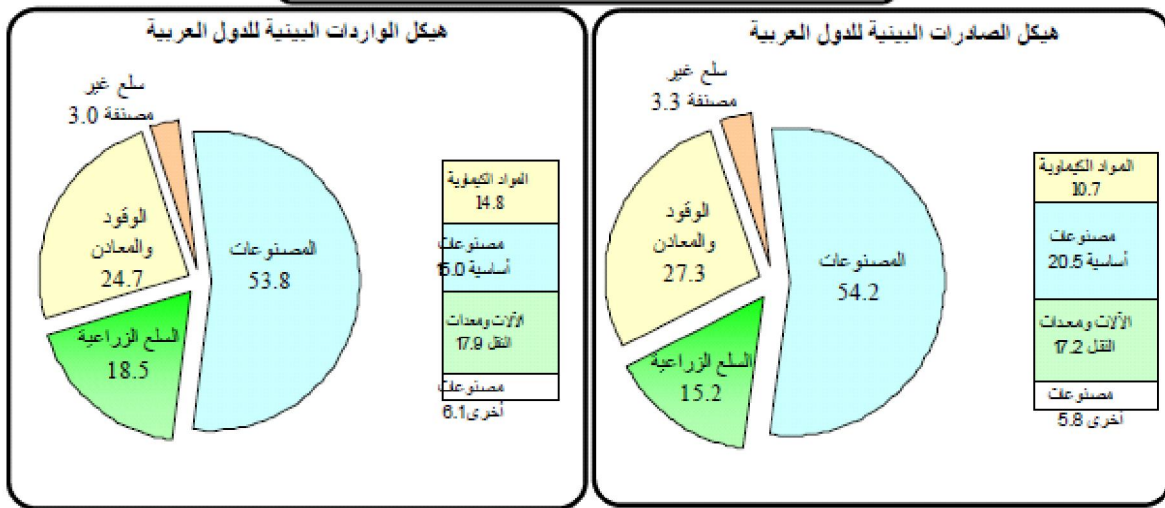
رابعاً- تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية:

وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية في عام 2009، تراجعت الأهمية النسبية للوقود والمعادن والتي سنتأثر على أعلى حصة في الصادرات العربية، وفي المقابل ارتفعت الأهمية النسبية للمصنوعات، وحافظت السلع الزراعية على حصتها المتواضعة في الصادرات العربية، وفي جانب هيكل الواردات، حافظت المصنوعات على المركز الأول في الواردات العربية، تلتها الواردات العربية للسلع الزراعية في المركز الثاني والتي تزايدت حصتها في إجمالي الواردات، وتراجعت حصة الوقود والمعادن التي تحتل المركز الثالث في إجمالي الواردات.

أ- هيكل الصادرات البينية:

تشير إحدى البيانات الموفرة والمجمعة عن الهيكل السلعي للتجارة البينية في عام 2008 أن السلع الزراعية شكلت 15.2% من الصادرات البينية ولم يطرأ تغيير يذكر على هذه المجموعة السلعية من حيث أهميتها في الهيكل السلعي للصادرات البينية العام السابق¹.

الشكل رقم (06): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية عام 2008.



المصدر: صندوق النقد العربي عام 2010.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن فئة الوقود والمعادن تستفرد بأعلى حصة 27.3% من الصادرات البينية، مسجلة انخفاضاً عن حصتها للفترة (2004-2007) التي بلغت 30.4%، وذلك في ضوء تراجع أسعار النفط العالمية بداية من النصف الثاني من عام 2008، وأصبح المصنوعات تشكل أعلى حصة في الصادرات البينية حيث ارتفعت من 47% في عام 2004 إلى 54.2% في عام 2008، وأحرزت المصنوعات الأساسية

¹ وفيقة حسني، مانفريد مبيتز، متابعة تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى: الإنجازات والمعوقات، الوقائع رقم 12، سوريا 2009/04/28

على أعلى تقدم بين فئة المصنوعات، فارتفعت حصتها من 16.6% في عام 2004، إلى 20.5% في عام 2008، كذلك ارتفعت حصة الآلات ومعدات النقل التي جاءت في المرتبة الثانية من 14.2% إلى 17.2% خلال الفترة نفسها، وشكلت المواد الكيماوية ثالث أعلى فئة سلعية ضمن المصنوعات حيث راجعت حصتها إلى مستوى عالم 2004 لتبلغ 10.7% في عام 2008، وأخيرا ضمن المصنوعات، تمثل المصنوعات المتنوعة الأخرى نسبة 5.8% من إجمالي الصادرات البيئية لعام 2008. كما يبينه الملحق رقم (03) .

هيكل الواردات:

من المعروف أن الواردات البيئية العربية هي نفسها الصادرات البيئية العربية زائد قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البيئية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البيئية، إلا أنه عمليا توجد اختلافا إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البيئية وبالتالي تباين حصص الفئات السلعية الرئيسية للواردات البيئية على نسب مقارنة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البيئية.

ج- السلع الرئيسية في التبادل التجاري البيئي:

تشير قائمة أول عشرة سلع رئيسية في التجارة البيئية العربية، والتي تم تجميع أحدث بياناتها الموفرة لعام 2008، حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية ومفصل على أساس 4 أرقام، أن النفط الخام يأتي في المرتبة الأولى حيث استأثر بحصة 8.5% من إجمالي الصادرات البيئية العربية في عام 2008، ويأتي ذلك الصادرات البيئية للغاز الطبيعي بحصة 3%، ثم يأتي بعدها مصنعة كالبتر وكيميائيات والمصنوعات الأساسية (مثل منشآت الحديد والصلب، والألومنيوم، والأسلاك والكابلات المعزولة)، ومصنوعات متنوعة أخرى كالمجوهرات، وتشكل السلع العشرة الأولى قرابة ربع الصادرات السلعية العربية وتتراوح حصة هذه السلع فرادى بين 2.4% و 1% من قيمة الصادرات البيئية العربية، وبوجه عام تعكس أهمية السلع الرئيسية تطور هيكل الصادرات البيئية العربية في إطار جهود التصنيع في الدول العربية، والتي تمخض عنها زيادة المصنوعات الأساسية، إلا أن في معظمها سلع نصف مصنعة لاستخدامها في صناعات تحويلية أخرى¹.

¹ بدون ذكر الاسم، دراسة حول التجارة العربية البيئية المعوقات ومقومات النجاح. www.masccenter.org

الجدول رقم(05): السلع الرئيسية في التبادل التجاري البيئي عام 2008.

رقم التصنيف	السلعة	القيمة في الصادرات البيئية (مليون دولار)	الحصة في الصادرات البيئية (%)	متوسط النمو السنوي للفترة (2008-2005)
3330	النفط الخام	4,729	8.9	35.1
3425	بيوتان مسيل (غاز طبيعي)	1,412	2.6	43.0
5711	بولي بروبيلين (لدائن)	1,175	2.2	30.0
7731	أسلاك وكابلات معزولة وغيرها	931	1.6	62.6
9710	ذهب غير نقدي (باستثناء الذهب الخام)	1,353	2.5	20.6
6842	الألومنيوم وسبائك الألومنيوم	843	1.7	29.7
6911	منشآت من حديد أو صلب (قضبان، زوايا وأشكال خاصة)	580	1.0	46.6
8973	مجوهرات من ذهب أو فضة أو البلاتين	650	1.2	26.9
5421	الأنوية (محتوية على مضادات حيوية ومشتقاته)	336	0.6	80.0
5751	بوليمرات البروبيلين (لدائن أخرى)	460	0.8	36.0

المصدر: صندوق النقد العربي عام 2010.

المطلب الثالث: التجارة العربية للخدمات .

بداية مما لا شك فيه فقد أخذت أهمية تجارة الخدمات في التزايد بفعل التقدم التكنولوجي مع بداية السبعينات ومع تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية فالإحصائيات تشير إلى المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي للدول العالم تصل إلى 67% من الناتج المحلي عام 2002¹. يعتبر قطاع الخدمات أكبر قطاع في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع النفط في اقتصادات الدول العربية حيث تقدر مساهمة قطاع الخدمات بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وترتفع هذه المساهمة إلى حوالي 40% في السعودية و 71% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان². وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية للدول العربية في الخدمات تشير الإحصاءات ميزان المدفوعات أن صادرات الدول العربية للخدمات (باستثناء صادرات الخدمات الحكومية) بلغت حوالي 89 مليار دولار في عام 2007، أي ما نسبته 12.3% في المتوسط من الصادرات العربية للسلع والخدمات، ولقد شهدت صادرات الخدمات لعدد من الدول العربية نموا سريعا في الأعوام القليلة الماضية، فعلى سبيل المثال، ارتفعت صادرات الخدمات في عام 2007 بنسبة 8.3% في السعودية، و 23.3% في المغرب و 24.4% في مصر، غير أن حصة الخدمات في صادرات السلع والخدمات تتباين من دولة لأخرى، حيث تشكل حوالي 3.3% في السعودية، و 24.5% في تونس، و 43.1% في المغرب، و 50.6% في مصر، و 77.8% في لبنان. أما فيما يتعلق بقيمة الواردات الدول العربية للخدمات، فتبلغ حوالي 133 مليار دولار في عام 2007، أي ما نسبته 25.2% في المتوسط من الواردات العربية للسلع والخدمات، ولقد سجلت واردا الخدمات لعدد من

¹ منشورات الأمم المتحدة.

² تقرير البنك الدولي.

الدول العربية نموا مطردا في عام 2007، فعلى سبيل المثال ارتفعت تلك الواردات بنسبة 27.2% في مصر و 27.8% في الأردن، و 47.6% في البحرين، و 58.8% في السعودية، وتعكس هذه الزيادات تزايد اعتماد الدول العربية على استيراد الخدمات كالنقل والسفر والخدمات المهنية الأخرى، وذلك في ضوء توسع النشاط الاقتصادي فيها¹.

أما بالنسبة لهيكل تجارة الخدمات، ففي جانب الصادرات تأتي خدمات السفر في الدرجة الأولى وتستأثر بحصة 45.6% في المتوسط في صادرات الدول العربية للخدمات في عام 2007، ثم تليها الخدمات الأخرى، وأهمها الاتصالات والتشييد والبناء وخدمات الحاسوب والمعلومات والخدمات المالية والخدمات الجديدة الأخرى، فتشكل مساهمتها نسبة 31.7% في المتوسط من الصادرات العربية للخدمات، وتأتي خدمات النقل في المرتبة الثالثة وتشكل حصتها 22.7% من الصادرات العربية للخدمات في عام 2007.² وفي جانب هيكل الواردات الخدمات، تستأثر خدمات النقل بالحصة الأكبر بنسبة 41.9% في المتوسط من واردات الخدمات العربية في عام 2007، وتشير هذه الأهمية أيضا إلى الارتباط الوثيق لخدمات النقل بالنفط والغاز، وهي السلع الرئيسية التي تصدرها الخدمات العربية إلى الأسواق العالمية، وتأتي بعد ذلك خدمات السفر التي تشكل حصة 40.1% في المتوسط من الواردات العربية للخدمات، وتشكل الخدمات الأخرى الحصة المتبقية أي ما نسبته 18%³.

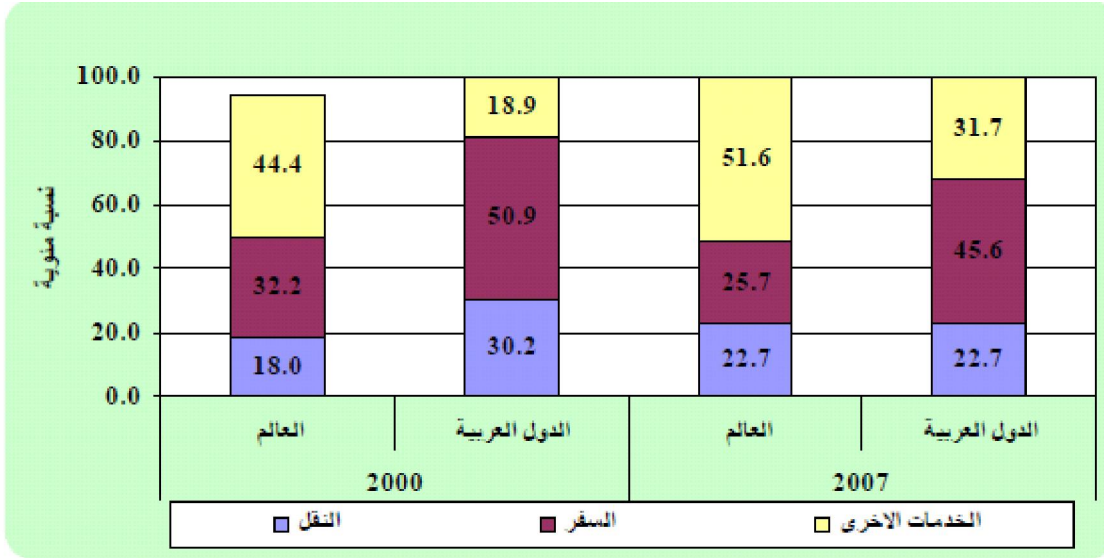
وبمقارنة اتجاهات تطور هيكل الخدمات في تجارة الدول العربية خلال عامي 2000 و 2007 يلاحظ في جانب الصادرات تراجع الأهمية النسبية لخدمات النقل والسفر وتزايد الأهمية النسبية للخدمات الأخرى والتي سجلت معدلات نمو أسرع مما أدى إلى زيادة أهميتها لتصل إلى نسبة 31.7% من الصادرات العربية للخدمات في عام 2007، وذلك بمقارنة مع حصة 18.9% فقط في الصادرات العربية للخدمات المالية في عام 2000، أما بالنسبة لاتجاهات تطور هيكل الواردات العربية للخدمات، فيلاحظ تزايد الأهمية النسبية للسفر الذي يعكس تزايد الاعتماد على استقدام العمالة الأجنبية في ضوء النمو السريع الذي تشهده اقتصادات عدد من الدول العربية، كما يوضحه الشكلين التاليين:

¹ تقرير التجارة والتنمية 2009/2008.

² حسين الفحل، الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 23، العدد الثاني، 2008.

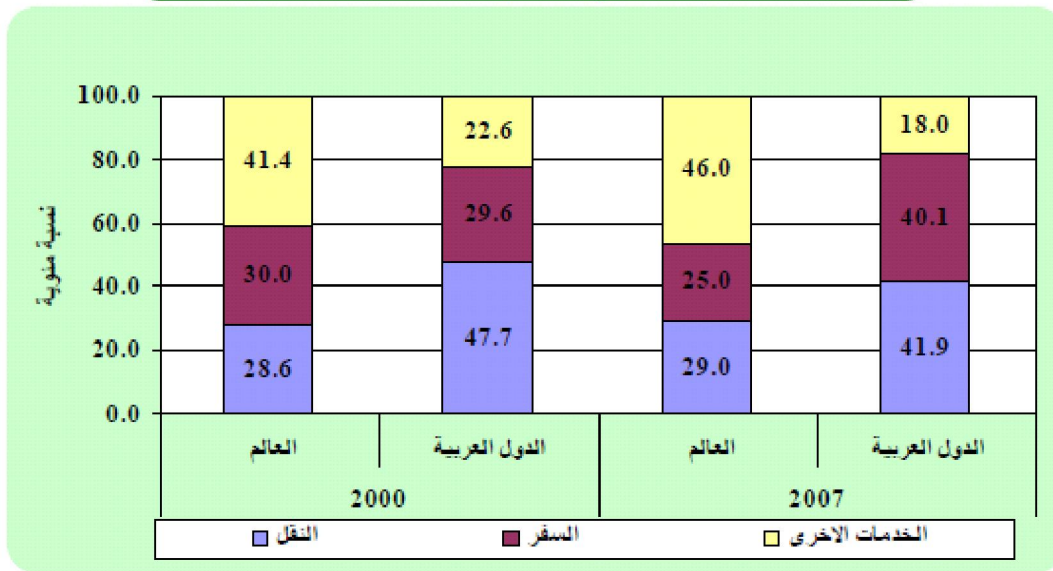
³ حسين الفحل، مرجع سابق.

الشكل رقم (07): مقارنة توزيع صادرات خدمات الدول العربية مع العالم عامي 2000 و2007.



المصدر: صندوق النقد العربي 2010.

الشكل رقم (08): مقارنة توزيع واردات خدمات الدول العربية مع العالم عامي 2000 و2007.



المصدر: صندوق النقد العربي 2010.

المبحث الثاني: محاولات تفعيل التبادل البيئي العربي.

لقد قامت الدول العربية على غرار دول العالم، بمحاولات لتفعيل التبادل البيئي العربي، وتحريك التبادل التجاري العربي عربي، وذلك لمواكبة التطورات الراهنة والركب العالمي، فأقامت بعض التكتلات الاقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، وغيرها من التكتلات مسابرة لما يحدث في العالم وما تفرضه الظروف الحالية.

المطلب الأول : مجلس التعاون الخليجي.

من بين أهم وأبرز التكتلات العربية القائمة في الوقت الراهن نجد تكتل أو مجلس التعاون الخليجي، الذي سنحاول في الطرح أن نتبع إنجازاته في مجال التجارة العربية البيئية، محاولين أن نبين نقاط القوة والضعف.

أولاً:الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

من أهم الأهداف الأساسية التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي الاقتصادي، ولقد كان من أهم إنجازات مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال، عقد اتفاقية اقتصادية موحدة لتكون الدعامة الأساسية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، لتعبر بها إلى مراحل متقدمة من التكامل فيما بينها.

إذ بتاريخ 1981/11/11 وقع أعضاء المجلس على هذه الاتفاقية، بمدينة الرياض، التي وصفت بأنها خطوة متقدمة على طريق العمل الاقتصادي، وبأنها أولى أسس تدعيم التعاون والتنسيق الخليجي فيشتى المجالات بين الدول الأعضاء وتوحيد سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الحركية فيها¹.

وتضمنت الاتفاقية 28 مادة تتلخص في النقاط التالية²:

- التعاون التجاري بين الدول الست، وسبل تسهيل هذا التعاون من خلال السماح لأي مواطن بمزاولة التجارة في أية دولة خليجية.
- حرية تنقل مواطني الدول الخليجية بالبطاقة الشخصية وإعطائهم كامل حرية تملك العقارات.
- التنسيق الصناعي بين دول المجلس خاصة فيما يتعلق بالصناعات البترولية والبتروكيماوية ومصافي البترول.

¹ نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص154

² حسين عمر، دليل المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة بدون ذكر سنة النشر، ص111

- توحيد الأنظمة المعمول بها في المجال الاقتصادي بين الدول .
 - التنسيق بين دول المجلس فيما يتعلق بحل مشكلات قطاعات النقل والمواصلات .
 - التعاون النقدي والمالي .
 - التعاون بين دول المجلس فيما يتعلق بالتأهيل الفني المشترك
 - دعم وتشجيع إنشاء مشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء , مما يحقق التنمية المشتركة والتشابك الإنتاجي , وفي هذا الإطار بلغ عدد المشروعات المشتركة بين دول المجلس في عام 2001 ما يعادل 1007 مشروعا , موزعة بين مشروعات تجارية وصناعية ومالية وخدمات ومقاولات¹ .
 - ولقد كان من المقرر عند عقد هذه الاتفاقية أن يبدأ تنفيذها بعد أربعة أشهر من التوقيع عليها, حتى تتاح الفرصة لكل دولة عضو في المجلس , التصديق عليها وفقا للإجراءات والأنظمة المتبعة لديها .
 - وفي اجتماع القمة لرؤساء الدول الأعضاء في نوفمبر من سنة 1982 تم التأكيد على التدابير التالية :
 - إنشاء صندوق استثمار برأس مال قدره 2.1 مليار دولار , بمساهمة متساوية من قبل دول المجلس الست , وذلك بهدف تمويل المشاريع الإنمائية الإقليمية والدولية.
 - إقرار البدء بتطبيق المرحلة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي ستؤدي إلى تأسيس سوق مشتركة في منطقة الخليج .
- كما تم سنة 1983, في الفاتح من مارس تطبيق الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية على كافة الواردات من المنتجات الوطنية , وكذلك تطبيق إجراءات موحدة لتسيير تجارة العبور (الترانزيت) , إضافة إلى منح حرية ممارسة النشاط الاقتصادي لمواطني الدول الأعضاء , وذلك في مجالات الصناعة , الزراعة , الثروة السمكية والحيوانية , والمقاولات , وكذلك ممارسة المهن الحرة لمواطني الدول الأعضاء .
- وتعتبر منطقة الخليج العربي, إحدى المناطق المهمة في العالم المعاصر , وقد ازدادت أهميتها مع زيادة أهمية النفط كسلعة إستراتيجية, إذ تمتلك دول المجلس 45% من احتياطي النفط العالمي , كما تساهم بحوالي 19 % من إنتاج العالم , وقد ارتفع نصيبها من تلك الاحتياطات من حوالي 3.2 مليار برميل سنة 1985 إلى حوالي 464 مليار برميل سنة 1991.²

¹ وصاف سعدي , مجلس التعاون الخليجي, دراسة تقييمية لمسار التكامل الاقتصادي, مداخلة ضمن الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل العلاقات العربية الأوربية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف, الجزائر 8-9, ص6

² شمة بنت محمد بن خالد آل نهيان, تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي و الاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي, المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت العدد246, أوت, 1999, ص50.

وتعتبر الصناعة التحويلية من بين القطاعات التي اهتمت بها دول المجلس نظرا لاعتماد اقتصاديات هذه الدول بشكل كبير على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل وممول أساسي للتنمية .

وفي هذا الإطار سعت دول المجلس إلى وضع إستراتيجية موحدة للتنمية الصناعية في مسقط سنة 1985 وتتمثل أهم ملامحها في :

- رفع نسبة إسهام قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقصى حد ممكن .
- دفع عجلة التصنيع في كل دول المجلس على أساس تكاملي ومتوازن بما يتناسب مع إمكانية وظروف كل دولة .
- زيادة إسهام العمالة الوطنية في قطاع الصناعة .
- إيجاد قاعدة سليمة وصلبة للبحوث وللعلوم التكنولوجية .
- إيجاد تكامل بين قطاع النفط والغاز والقطاعات الاقتصادية الأخرى .
- تطوير الموارد الطبيعية المتوفرة في المنطقة وزيادة كفاءة استغلالها صناعيا .
- إيجاد فرص مربحة لاستثمار الفوائض والمدخرات المالية لدول المجلس لتنمية قطاع الصناعات التحويلية .

أما القطاع الزراعي فلقد ازداد الاهتمام به , خاصة من طرف دولة المملكة العربية السعودية التي حققت نتائج معتبرة في إنتاج الحبوب , كما أتجه الاهتمام نحو المنتجات الحيوانية والخضروات والفواكه وإنتاج الأسماك¹ .

وعموما يمكن تلخيص إنجازات المجلس في النقاط التالية :

- إقرار إستراتيجية خطط التنمية والسياسة الزراعية المشتركة والإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية²
- تبني مواقف مشتركة في المنظمات الدولية والإقليمية والموافقة على مبدأ التفاوض الجماعي مع المجموعات الاقتصادية الأجنبية .
- وضع النظم الخاصة بحرية الانتقال والعمل , والإقامة والتملك والإرث والوصاية, وممارسة النشاط الاقتصادي وانتقال رؤوس الأموال .
- إعفاء الرسوم الجمركية على المنتجات ذات المنشأ الوطني للدول الأعضاء وتنسيق السياسات النقدية بين دول المجلس .

¹ رابح فضيل, التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه, رسالة ماجستير, معهد العلوم الاقتصادية , الجزائر, 1994, ص 225

² نايف علي عبيد, مرجع سابق الذكر, ص 266

- السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني 1.

ثانياً: تقييم تجربة مجلس التعاون الخليجي.

- تعتبر تجربة ناجحة وذلك نظراً لأهداف دولها والتزام أعضائها.
- تنطلق من حاجات موضوعية كالحفاظ على الأمن والثروة النفطية والتنمية الاقتصادية.
- تقوم بين دول تتوفر على تنمية عالية نتيجة التجانس السياسي والاقتصادي (الحكم الملكي مثلاً).
- ومن بين النقاط الأساسية التي يمكن ملاحظتها حول مجلس التعاون الخليجي هو أن هذا الأخير لا يشير في النظام الأساسي له إلى إمكانية انضمام أعضاء آخرين إلى المجلس ، إذ يقتصر على الدول الستة المنشئة ، وهو ما يجعله أقرب إلى التكتل السياسي ، ويجعله ذو طبيعة مغلقة ، إضافة إلى أن الاتفاقية الاقتصادية للمجلس لا تشير إلى العلاقات الاقتصادية بالدول العربية الأخرى ، فيما يتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية بأنواعها والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية.
- كما يجب الإشارة إلى الجانب الأمني الذي تعتبره دول الخليج مسؤولية مقتصرة على أبناء الخليج ، وهذا ما يجرأ الأمن القومي العربي ، ويجعل مسيرة التكامل الخليجي بمنأى عن مسيرة التكامل العربي.

وبالنظر إلى جانب التبادل التجاري البيني ، فيمكن تقييمه من خلال الجدولين التاليين :

جدول رقم (06) : تطور صادرات دول المجلس خلال الفترة 2005-2009. (مليار دولار)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	معدل التغير السنوي (2005-2008)	معدل التغير % 2009
الإمارات	9.252.2	9.010.9	11.692.6	14.370.2	11.691.2	15.8	-18.6
البحرين	1.646.7	1.971.6	2.523.7	3.106.0	2.533.8	23.6	-18.4
السعودية	21.505.0	26.813.6	31.538.9	38.587.6	29.611.3	21.5	-23.3
عمان	2.064.0	2.681.7	3.695.4	3.849.2	2.881.6	23.1	-25.1

¹ د-حسين عمر ، مرجع ص 113

قطر	1.442.4	1.588.3	1.691.0	2.080.7	1.786.7	13.0	14.1-
الكويت	1.309.5	1.554.6	1.787.8	2.080.7	1.782.1	15.2	11.1-

المصدر: صندوق النقد العربي عام 2010.

جدول رقم (07) : تطور واردات دول المجلس البيئية خلال الفترة 2005-2009 (مليار دولار)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	معدل التغير السنوي % (2008-2005)	معدل التغير السنوي % 2009
الإمارات	3.968.1	6.606.1	6.751.0	7.935.7	6.315.2	26.0	20.4-
البحرين	3.093.5	3.878.7	4.700.5	6.175.5	4.475.5	25.8	27.6-
السعودية	4.938.7	5.434.7	6.615.7	8.554.0	6.385.8	20.1	25.3-
عمان	2.864.2	3.419.2	4.942.3	6.136.0	5.337.6	28.9	13.0-
قطر	1.611.2	1.785.6	2.148.7	2.323.1	1.967.1	13.0	15.3-
الكويت	2.313.3	3.074.2	2.805.8	3.537.3	2.937.2	14.9	17.0-

المصدر: صندوق النقد العربي عام 2010.

فالملاحظ من الجدول أن نسبة الصادرات والواردات لدول المجلس في تزايد مستمر خلال هذه الفترة (2005-2009) ونفس الحالي بالنسبة للسنوات التي تلتها، وذلك نظرا للأسباب التي تم ذكرها سابقا. وتجدر الإشارة إلى أنه تواجه مجلس التعاون الخليجي عدة تحديات ومعوقات ، من بينها المشاكل المتعلقة بتسوية الحدود المشتركة بين الأقطار الأعضاء¹ ، التخلف و الأمية والتحدي الغذائي ، إذ تعتمد معظمها على استيراد معظم المواد الغذائية، إضافة إلى قلة عدد السكان والاعتماد على اليد العاملة الأجنبية ، بشكل كبير ، وأخيرا تحدي الصحراء التي تمثل غالبية الرقعة الجغرافية لدول الخليج العربي² .

¹ فؤاد حمدي بسيسو ،التعاون الإيماني بين أقطار مجلس التعاون الخليجي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983 ،ص194

² جاسم بن محمد القاسمي ، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول سبه الجزيرة العربية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999 ، ص55.56

المطلب الثاني: الاتحاد المغربي.

نتوجه إلى تكتل إقليمي آخر في الجهة الغربية للدول العربية، وهو الاتحاد المغربي والذي وللأسف لم يرتق إلى التكتل الذي سبقه، لذا سنحاول أن نذكر الأسباب التي جعلت اسمه يبقى أكبر من عمله.

أولاً: التعاون الاقتصادي لدول الإتحاد المغربي

يعد التعاون الاقتصادي بين دول الإتحاد المغرب العربي من بين النقاط المهمة للتكامل الاقتصادي المغربي ، إضافة إلى كونه ضرورة لهذه الدول .

ونظراً لهذه الأهمية والضرورة ، فإن وحدة المغرب العربي و تكامله واجبة وهذا لعدة أسباب وعوامل يمكن تلخيصها في النقاط التالية¹:

- التغيرات السريعة التي اجتاحت اقتصادات العالم، والصراعات بين الشمال والجنوب والتي تؤكد على أن هناك حاجة إلى الاندماج الاقتصادي بين الوحدات الإقليمية في كثير من مناطق العالم ، حيث شهد العالم ظهور العديد من التجمعات التجارية في كثير من مناطق العالم التي تسيطر عليها دول المركز بما فيها اليابان ، أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، خوفاً من أن تقوم بعض الاقتصاديات الإقليمية المندمجة والتي هي خارج غطاء دول المركز بزيادة صادراتها وزيادة دخلها ، وبالتالي تقليص اعتمادها على دول المركز ومن هنا فإن إتفاق الدول المغربية على التعامل التجاري كأساس لبدء عملية التكامل سيؤدي إلى زيادة الدخل، وتحقيق منافع اقتصادية على المستوى المغربي ، ومنه تعميم الرفاهية على الشعوب المغربية ، وهو ما سيعزز بطبيعة الحال استقلال الدول المغربية الاقتصادي والسياسي .

- مواجهة الأقطار المغربية لمشكلة التنمية وكذا ضعف السياسات الداخلية في مجالات التنمية الاقتصادية.

- تذبذب المعالجات العملية للقضايا الداخلية كالبطالة والديمقراطية وحقوق الإنسان .

- ضرورة دمج وتكامل القدرات الاقتصادية المغربية كقاعدة تطويرية لمنتجاتها المختلفة.

يمكن القول أن التجربة المغربية في الميدان الاقتصادي مرت بثلاث مراحل تتمثل في²:

¹ ميلاد مفتاح الحراثي، الاندماج الاقتصادي المغربي في القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة

العربية، <http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=11268> .

² مصطفى فيلال، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية،

<http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=11268>

المرحلة الأولى : تشمل هذه المرحلة التعاون القطاعي في الفترة الممتدة من سنة 1964 إلى سنة 1968, وكانت تقوم على أهداف سنوية تجرى بشأنها مفاوضات قطاعية في ميدان التجارة , حيث يتم ضبط جدول المنتجات التي يتم تحريرها .

وفي الميدان الصناعي تم الاتفاق حول نوع الصناعات التي يمكن أن تستفيد من حرية ترويجها في السوق المغربية .

المرحلة الثانية : تتمثل هذه المرحلة في التعاون الشامل , وتمتد من سنة 1968 إلى سنة 1975 إذ انتقلت التجربة ابتداءً من عام 1975 إلى ما يقرب من التعاون القطاعي في صيغة مرسلات تتحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع وتتوسع إلى ميادين الزراعة والصناعة التقليدية , وتتسم هذه المرحلة بالشمولية إثر إبرام اتفاقية مغربية للتعاون , والتي حددت معالم السياسات الاقتصادية والجبائية والمالية والزراعية .

المرحلة الثالثة : وتتضمن توسيع التعاون أكثر إلى ميادين الزراعة والصناعات التقليدية والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية في الميدان التجاري بين الدول المغربية .

ولقد ورد في المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي , أنه ينتظر في المجال الاقتصادي " تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل المجالات الصناعية والزراعية والتجارية تبني مشاريع موحدة , وإنجاز برامج عامة وخاصة¹ .

ثانياً: تقييم محاولة الإتحاد المغربي

إن تجربة اتحاد المغرب العربي , وعلى مدى فترة إنشائه, أي منذ الإعلان الرسمي لميلاد اتحاد المغرب العربي الكبير , لم تصل إلى النتائج التي كان مرجوا تحقيقها, ولم تصبو إلى الأهداف التي كانت مسطرة لها. وتجدر الإشارة إلى انه حتى قبل الإعلان الرسمي لاتحاد المغرب العربي, فإنه يمكن القول أنه منذ سنوات عديدة لم تكن للمجهودات المبذولة للتكامل مغربي , نتائج ملموسة وفعالة في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية.

فرغم قيام الدول الخمسة الأعضاء في الإتحاد بإبرام عدة اتفاقيات , ووضع العديد من المشاريع بغية الوصول إلى تكوين كتلة إقليمية مغربي , إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك, فجل هذه المشاريع توقفت , ومنها ما بقي مجرد حبر على ورق , و ما تم الشروع في تنفيذه وانجازه, لا يزال يسير بخطى بطيئة , أو أنه حقق نتائج هزيلة كان من الممكن تحقيق أفضل منها بكثير.

¹ عبد الحميد الإبراهيمي, المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية, مركز دراسات الوحدة

العربية <http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=11268>

وهكذا كانت السمة المميزة لنشاط المغاربي على الصعيد العملي ، هي ضآلة النتائج المحققة ، والتي تصل إلى حد الركود في بعض القطاعات ، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى عدم تطبيق أغلب اتفاقيات الاتحاد، وكذا طبيعة العلاقة بين الدول المغربية أنها علاقة تنافسية لا تكاملية، عكس دول مجلس التعاون الخليجي. ولعل من أبسط الأدلة عن الضعف في تقدم المسيرة التكاملية المغاربية ، هو ضعف المبادلات التجارية بين دول اتحاد المغرب العربي.

ويوضح الجدول الموالي ، بيانات حول التجارة البينية لدول المغرب العربي على مدى الفترة 2005-

2009

جدول رقم(08):إجمالي الصادرات البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة 2005-2009.

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	معدل التغير السنوي % (2008-2005)	معدل التغير % 2009
تونس	932.1	1.086.2	1.375.0	1.866.0	1.760.6	26.0	5.6-
الجزائر	993.3	1.122.8	1.390.5	2.309.4	1.354.6	32.5	41.3-
ليبيا	875.3	941.8	979.7	1.287.3	1.069.6	14.5	16.9-
المغرب	384.4	543.9	515.5	724.3	673.6	23.5	7.0-
موريتانيا	1.4	11.5	4.4	4.8	4.0	50.5	17.1-

المصدر: صندوق النقد العربي 2010.

جدول رقم(09):إجمالي الواردات البيئية لدول المغرب العربي خلال الفترة 2005-2009.

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	معدل التغير السنوي % (2005-2008)	معدل التغير % (2009-2008)
تونس	1.021.3	1.378.3	1.551.2	2.715.2	1.600.6	38.5	41.1-
الجزائر	579.3	82.0	851.0	1.041.6	1.525.9	20.4	46.5
ليبيا	526.1	685.7	786.7	1.005.4	751.0	42.1	25.3-
المغرب	2.372.3	2.763.9	3.610.7	3.774.5	5.513.6	32.5	31.5-
موريتانيا	43.1	54.0	80.1	64.2	54.7	14.2	14.7-

المصدر: صندوق النقد العربي 2010.

بالرغم من أننا نلاحظ أن هناك تزايد في نسب التبادل العربي لكن كل هذا غير كاف وذلك نظرا للواقع أن يفرض أن تكون هذه الدول من بين أعلى وأهم وأنجح التكتلات نظرا لما يربط هذه الدول من روابط مشتركة تاريخية، ثقافية، دينية.

المطلب الثالث: مجلس التعاون العربي .

كان إنشاء مجلس التعاون العربي ، بتاريخ 16فيفري 1989 ، مفاجأة ضخمة لجميع المتابعين لتجارب التكامل و التعاون الاقتصادي الإقليمية في الوطن العربي ، إذ لم يرد بخاطر أحد ، أن ينبثق مجلس تعاون يضم أقطارا عربية متباعدة جغرافيا ، و إن تشابهت في اتجاهاتها العامة السياسية و الاقتصادية ، ومن حيث المشاكل الاقتصادية التي تواجهها جميعا¹.

و يتكون مجلس التعاون العربي من أربع دول تتمثل في الأردن ، العراق مصر و اليمن ، حيث أعلنت هذه الدول التزامها بموجب هذا التوقيع لميثاق الجامعة الدول العربية و معاهدة الدفاع العربي المشترك . ومن هنا يمكن القول أن مجلس التعاون العربي ، يمثل تجمعا غير تقليدي من حيث موقعة وتكوينه و امتداداته ، فثلاثة من أقطاره وهي مصر ، العراق و الأردن تقع في قلب الوطن العربي و يتصل بعضها ببعض جغرافيا و يمتد ليشمل اليمن جنوبا و بذلك تمثل أقطار المجلس رقعة جغرافية ذات أهمية إستراتيجية قصوى تضم كتلة سكانية يبلغ تعدادها حوالي 80 مليون نسمة ، وتتمتع بقوة عمل تصل حوالي 25 مليون

¹ عبد المنعم السيد علي، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين ، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ،

<http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=11268>

عامل , و تتوفر على قاعدة اقتصادية متنوعة و يقارب ناتجها القومي 100 مليار دولار سنويا , وكل هذه المؤشرات تعكس بطبيعة الحال الأهمية الإستراتيجية , الاقتصادية , السياسية و العسكرية لهذا التجمع¹ و يعد مجلس التعاون العربي خطوة متقدمة في العمل العربي المشترك , إذ تم تأسيسه بأسلوب واضح و متين معزز بالأفكار و المبادئ .

و تتمثل أهداف المجلس في النقاط التالية²:

- تحقيق أعلى مستويات التنسيق و التعاون و التكامل بين البلدان الأعضاء و الارتقاء بها تدريجيا, وفق الظروف و الإمكانيات و الخبرات.
- تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا, و ذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة, و العمل على تنسيق خطط التنمية في البلدان الأعضاء , وتحقيق ذلك التكامل التنسيق في المجالات الاقتصادية و المالية و الصناعية و الزراعية و النقل و المواصلات و التعليم و البحث العلمي , و الشؤون الاجتماعية و السياحية .
- تشجيع الاستثمارات و المشاريع المشتركة, و التعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة و الخاصة و التعاونية و المختلطة.
- السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الأقطار الأعضاء , و صولا إلى السوق العربية المشتركة و الوحدة الاقتصادية العربية .
- تعزيز العمل العربي المشترك و تطويره بما يوثق الروابط العربية.

و يلاحظ أن اتفاقية مجلس التعاون , قد خصصت فقرات عديدة لبرنامج التعاون الاقتصادي , ووحدة الأمن القومي في إطار العمل العربي المشترك , كما خصصت الفقرة الثانية من المادة الأولى في اتفاقية مجلس التعاون العربي , للتأكيد على أن مجلس هو أحد التنظيمات للأمة العربية , و هو متمسك بميثاق جامعة الدول العربية³.

كما يتضح جليا, من خلال قراءة الأهداف أنه يغلب عليها الجانب الاقتصادي والعلاقات التكاملية الاقتصادية, وهو ما يؤكد أن اعتماد التعاون الاقتصادي بشكل أساسي في مسيرة مجلس التعاون العربي ,

¹ عبد المنعم السيد علي , مرجع سابق.

² عبد الصاحب علوان , التجمعات الإقليمية العربية وتحديات التنمية والأمن القومي الغذائي , المستقبل العربي .مركز دراسات الوحدة العربية,

<http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=11268>

³ مصطفى الفيلاي أفاق اتحاد المغرب العربي , المستقبل العربي ,مركز دراسات الوحدة العربية,

<http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=11268>

يعود إلى كون التعاون الاقتصادي هو الركيزة الأساسية في تثبيت دعائم العمل العربي المشترك، وهو أحد العوامل والمقومات الهامة في تكوين التكتلات الإقليمية.

ويسهر على حسن سير مجلس التعاون العربي، ثلاث تنظيمات تتمثل في¹:

الهيئة العليا : وتتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، وتقوم برسم السياسات العليا و اتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي ترفعها الهيئة الوزارية

الهيئة الوزارية : وتتألف من رؤساء حكومات الدول الأعضاء ، أو من ينوب عنهم ، وتختص بدراسة الشؤون والقضايا المتعلقة باختصاصات المجلس ، ورفع الخطط والمقترحات والتوصيات إلى الهيئة العليا ، و اتخاذ الإجراءات لتنفيذ قرارات هذه الأخيرة.

الأمانة العامة: يتواجد مقرها بعمان ، يرأسها أمين عام يتولى متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا و قرارات الهيئة الوزارية ، و إعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس .

إن مجلس التعاون العربي ، و باعتباره أحد التكتلات الإقليمية العربية ، بالنظر إلى اتفاقية التأسيس الخاصة ، و الأهداف المسطرة فيها ، يلاحظ أنه يعد من التجارب التكاملية الطموحة و التي تربي إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي .

إلا أن الواقع ، أثبت عكس ذلك ، إذ لم يلاحظ أي تقدم على مستوى النشاط التعاوني للمجلس ، كما يغلب طابع التعميم على أهداف الاتفاقية ، و يغيب فيها جانب الدقة ، ولا يوجد تفصيل للعمل المشترك ، كما لا يتوفر أيضا التعرض للجوانب التطبيقية من مراحل زمنية للإنجاز ووسائله، ولهذا فقد تجمد نشاط مجلس التعاون العربي تماما وتم إلغاؤه .

¹ عبد الصاحب علوان ، مرجع سابق الذكر ،ص 95.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق لا تزال تجارة عدد من دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي مع بقية الدول العربية منخفضة نسبيا، حيث تشكل الصادرات البينية للإمارات وتونس والجزائر وقطر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا حصصا ضئيلة في صادراتها الاجمالية وبالتالي تبقى تجارتها أقل تكاملا مع التجارة العربية البينية، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن تجارة دول المغرب العربي تتجه في غالبيتها العظمى نحو دول الاتحاد الأوربي، فمثلا حركة تجارة تونس إلى هذه الدول ما يزيد عن 70% من إجمالي تجارتها الخارجية، في حين تتجه تجارة دول مجلس التعاون الخليجي في غالبيتها العظمى نحو دول الاتحاد الأوربي ودول آسيا كاليابان والهند والصين وكوريا الجنوبية بالدرجة الأولى.

كما أن افتقار المنهجية العلمية والعملية لعملية تحرير التجارة أدت هي الأخرى دورا في إعاقة تفعيل العمل العربي المشترك، ورغم تلكؤ مسار تفعيل التجارة البينية في إطار العمل العربي المشترك، إلا أن هذه الأخير تطورت بشكل ملحوظ من حيث الكم، لكن من حيث الخصائص و الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي لم تتغير على الإطلاق حيث احتل النفط الهيكل السلعي و الاتحاد الأوربي كشريك تجاري أول.

لكن تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية وما يميزها من خصائص قد حاولت أن تضيف ولو القليل في التبادل البين وهذا ما سنحاول توضيح في الفصل الذي يلي.

تسعى الكثير من الدول إلى بناء قاعدة اقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية، وذلك من خلال عدة ظواهر فمنها من تتبع سياسة انغلاقية كالصين في السابق، ومنها من تتبع سياسة انفتاحية عن العالم كالولايات المتحدة الأمريكية، ومنها من تسير في طريق المشاركة كالدول الأوروبية، وفي الوقت الراهن ومع ظهور مصطلح العولمة وما يحمل من دلالات كحرية التجارة الخارجية وتنقل رؤوس الأموال، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي رسخت هذا المصطلح توجهت جل الأفكار الاقتصادية إلى تبني ظاهرة التكتلات من أجل حماية المصالح الداخلية الخاصة للدولة والإقليمية المشتركة لعدد محدود من الدول، ولعل الملاحظ أو الدارس للأحوال الاقتصادية يشاهد مدى نجاح هذه الظاهرة حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر دليل في نجاح هذه الظاهرة.

وبما أن الدول العربية تعيش نفس المناخ، فكان من الضروري أن تسير في نفس مسار جميع الدول فقامت بعدة محاولات سعيًا منها لتشجيع التبادل العربي البيني كمجلس التعاون الخليجي، أو مجلس التعاون العربي، وصولًا إلى منطقة التجارة الحرة العربية هذه الأخيرة التي بالرغم من المشاكل التي تتعقبها إلا أنها ساهمت ولو بالقليل في انعاش التجارة العربية البينية.

1- نتائج الفرضيات:

وبعد دراستنا لموضوع التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نقوم بدراسة الفرضيات المطروحة فيما يلي:

بعد دراستنا لماهية التكتلات وأسباب قيامها، وبعد تعريجنا لمحاولات تفعيل التبادل البيني العربي ووصولنا إلى قرار تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية، تأكد لنا صدق الفرضية الأولى والتي نقول بأن المنطقة تتمتع بمزايا كثيرة مقارنة ببقية دول العالم فيما يتعلق بطبيعة تبادلاتها التجارية.

إن الفرضية الثانية مرفوضة وذلك لأن واقع التجارة العربية البينية قد ارتفع وزاد في ظل منطقة التجارة الحرة العربية، بالرغم من بعض النقائص.

نؤكد الفرضية الثالثة وهي أن عدم التطبيق الفعلي لما جاء في الاتفاقية من بين أهم العقبات.

2- نتائج الدراسة: وبعد دراستنا خرجنا ببعض النتائج:

- على الرغم من أن خطط وبرامج التكامل الاقتصادي العربي بدأت في منتصف القرن الماضي وتزامنت مع جهود وخطط الدول الأوروبية لتحقيق السوق الأوروبية المشتركة، إلا أننا نلاحظ التقدم السريع الذي حققه الأوروبيين حيث تم التوصل إلى الوحدة الاقتصادية والسياسية والنقدية وشكلت أكبر سوق استهلاكي في العالم.

- نرى ان الواقعية تستدعي ان يكون التكامل والتعاون والاندماج منطلقا اساسيا للتنمية والتعاون الاقتصادي العربي ، فالسياسات الواقعية هي التي تؤمن هذا النهج ، وهو ما سارت عليه الدول الاوروبية ابتداء بالاقصاد تكتلا وتكاملا وتوحيدا وصولا الى الوحدة النقدية والسياسية ، ويكمن اسباب نجاح التجربة الاوروبية في مجموعه من العوامل اهمها :

- الالتزامات القانونية التي قطعتها الدول الاوروبية على نفسها عند انضمامها الى المجموعه الاقتصادية الاوروبية ، وبشرت بخطوات وإجراءات متواصله للوفاء بالالتزامات المترتبة عليها
- تم تشكيل مجموعه كبيرة من اللجان الفنيه المتخصصة واستطاعت وضع برامج ساعدت في تجاوز الاختلافات والفروقات الاقتصادية والفنية التي تواجه كل دولة ، وعملت على توحيد المرجعيات الفنية مثل المواصفات والمقاييس والمعايير الصحية والنقل والتجارة والاستثمار وقواعد المنشأ لدول الاتحاد الاوروبي ، والتي شكلت نقطه دفع رئيسية ساعدت على الوصول الى الهدف المنشود
- شكلت الاراده السياسيه الرسمية والشعبية أهم عناصر تحقيق الوحدة الاقتصادية ، وهذا ما نفتقر اليه نحن في كافة مراحل التعاون العربي الاقتصادي المشترك

- ان غياب او تغييب القطاع الخاص العربي عن برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك خلال العقود الماضية انعكس سلبا على تحقيق الاهداف المتوخاة من تلك البرامج ، ويكفي ان نشير الى ان كافة تلك البرامج والخطط كان يتم وضعها والاشراف عليها من قبل القطاع العام في الدول العربية ومن قبل شركات القطاع العام فقط، وعليه فإن اشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرارات يمثل ضرورة هامه باعتباره يلعب دورا رئيسيا في تحقيق وزياده التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، وتجدر الاشارة الى ان القطاع الخاص الاردني لعب دورا مهما في اعادة مستوى العلاقات الاقتصادية بين الاردن والعديد من الدول العربية بعد ازمة الخليج الثانية، وعليه فان الضرورة تقتضي اعطاء القطاع الخاص العربي الدور الاكبر في استثمار فرص التعاون الاقتصادي المتاح في الوطن العربي ، حيث ان زيادة حجم التجارة البينية العربية يرتبط بما يتوفر للقطاع الخاص العربي من امكانيات وطاقات تساعد في تحقيق ذلك.

- هناك ما يدعو للاعتقاد الى ان مستقبل التجارة العربية البينية قد يكون افضل مما كان عليه خلال العقود الاخيرة ، ويعود ذلك الى ان عدداً كبيراً من الدول العربية اخذت في تحرير تجارتها الخارجية وذلك بعد ان قامت العديد من الدول العربية بالانضمام الى الاتفاقيات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والشراكة الاوروبية المتوسطة وغيرها وذلك من اجل الاندماج مع الاقتصاد العالمي والانسجام مع متطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية الهائلة التي تواجه الدول العربية وتمثل تحديا كبيرا لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، فان الخيارات المتاحة في الماضي ولا تزال هي ما بين التكتل والتكامل والتجمع من ناحية ، وبين الانقسام والتشرذم والتعثر من ناحية أخرى ، فقد وصلت دول الاتحاد الاوروبي الى الوحدة الحالية بالرغم من الاختلافات في الاعراق واللغة والتاريخ واختارت خيار التجمع والاندماج وذلك ادراكا

الى ان مصالحها الاقتصادية تحتم عليها ذلك وحرى بنا نحن العرب حكومات وقطاع خاص ومؤسسات مجتمع مدني ان ندرك عظم التحديات وان نسعى جميعا لتحقيق مصالح الامه العربية من خلال تبني سياسات وبرامج واقعية تسندها الارادة السياسية والشعبية في وطننا العربي للوفاء بمتطلبات التنمية وتضمن لنا موقعا ملائما لهذه الامه في خارطة السياسة والاقتصادية العالمية.

3- توصيات: ومن كل الذي سبق نحاول إعطاء مقترحات:

- الإسراع بتحويل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى إتحاد جمركي.
- حل مشاكل النقل والترانزيت عن طريق توحيد تشريعاته والاستفادة من النقل البحري والسكك الحديدية.
- عدم المبالغة بالموصفات والخصائص الفنية والتدقيق المبالغ فيه بحيث يكون عائق للتجارة.
- التخلص من كافة أشكال القيود الإدارية وتسهيل العبور على المنافذ البحرية.
- التخلص من كافة أشكال الرسوم ذات الأثر المماثل وعدم المبالغة في تقدير ضرائب ورسوم الخدمات.

ويمكن أن نعطي آفاق للدراسة:

وتكون من خلال تحليل مساهمة كل دولة عربية تدخل المنطقة على حدا لنبرز جوانب القوة وجوانب الضعف لجميع الدول ونحاول أن نغلب القوة على الضعف .

تمهيد:

إن العالم في الوقت الحاضر يشهد تغيرات كبيرة وعديدة في عدة مجالات سياسية، اقتصادية، اجتماعية،... هذه التغيرات التي تفرضها بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، أو بعض المنظمات كمنظمة التجارة العالمية، ومن بين هذه التغيرات أو الظواهر نجد ظاهرة التكتلات الاقتصادية أو الإقليمية، حيث يشهد العالم الآن عالم التكتلات فبدون التكتل تبقى الدول فقيرة والدول الغنية تواجه تحديات تعيق تقدمها ونموها، ومن أبرز هذه التكتلات نجد الإتحاد الأوربي فالمتتبع لمراحل إنشائه يقدر المجهود الذي سعت له دول أوروبا لتجعل القارة الأوروبية قوة سياسية عالمية وأكبر قوة تجارية في العالم.

وبالرجوع إلى الدول العربية وما تملكه من مقومات اقتصادية واجتماعية وسياسية قوية إلا أننا وبالوقوف عند حالتها وسط هذه التكتلات، نجد أن هذه جهود الدول العربية التي تسعى إلى تطوير العلاقات في هذا المجال ما زالت محتشمة تبقى في حدود إقليمية كمجلس التعاون الخليجي، أو الإتحاد المغاربي، لكن سعيها قامت الحكومات العربية بإنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية محاولة أن توحد السوق العربي وتفعّل التبادل البيني العربي أو ما يعرف بالغافتا.

إشكالية الدراسة:

إن النظر إلى واقع التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى -الغافتا- ومحاولة منا إبراز قوة هذه المنطقة أدى بنا الحال إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية: إلى أي مدى ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية في تطور التجارة البينية بين دول الكتلة؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أهم مقومات التكامل بين الدول العربية؟

2- ما هو واقع التبادل بين الدول العربية؟

3- ما هي مزايا منطقة التجارة الحرة العربية؟

4- ما أثرها على التجارة البينية؟

5- ما هي العقبات التي تقف أمام المنطقة؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية السابقة نضع الفرضيات التالية:

- 1- تتمتع المنطقة بمزايا كثيرة مقارنة ببقية دول العالم فيما يتعلق بطبيعة تبادلاتها التجارية.
- 2- لم تساهم منطقة التجارة الحرة العربية برفع التبادل التجاري البيني إلى المستوى المنشود.
- 3- عدم التطبيق الفعلي لما جاء في الاتفاقية هو من أهم العقبات التي حالت دون لعب المنطقة الدور المنشود.

أهمية الموضوع:

تدرج أهمية اختيار الموضوع ضمن أهمية التكتلات الاقتصادية في العالم فنظرا لأهمية هذه التكتلات وجب على الدول العربية الاهتمام بهذه التغيرات والنظر إلى واقعها من خلال أن أي تكل اقتصادي له مزايا معينة من خلال إبداء الرأي في المحافل الدولية وأبرز مزايا التكتلات نجد في المنظمة العالمية للتجارة فدخول الدول على شكل كتل أفضل من الدخول في شكل دولة منفردة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه دراسة هذا الموضوع تسليط الضوء على:

- واقع التبادل التجاري البيني بين الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية.
- رصد أهم المزايا المتولدة عن إنشاء المنطقة بالنسبة للدول العربية.
- الوقوف على أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق أهداف المنطقة.

المنهج المتبع:

استعنا في دراستنا للموضوع بكل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث نتبع المنهج الوصفي من خلال وصف لواقع التجارة العربية البنية، أما المنهج التحليلي من خلال تحليل الاحصائيات التي توضح أثر منطقة التجارة الحرة العربية على حجم التجارة البينية.

تقسيم الدراسة:

قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية من خلال إعطاء المفهوم والأسباب وكذا علاقة التكتلات الاقتصادية بالتحويلات الراهنة مركزين على منظمة التجارة العالمية، وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى التجارة الخارجية العربية ومحاولات تفعيل التبادل البيئي العربي، أما الفصل الثالث فخصصناه لمنطقة التجارة الحرة العربية وأثرها على التبادل البيئي.